العنف إنتاجه وإعادة إنتاجه :
تحليل سوسيولوجي للهُويات والمجالات العمرانية والاجتماعية المنتجة له

The Production and Reproduction of violence: A Sociological Analysis of Identities and Urban-Social Spaces that produceit

ط.د عبد الحكيم خاوي*[1]، أ.د محمد المهدي بن عيسى[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، khaoui1986@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، elhadibenaissa@yahoo.fr

[1.2]مخبر تحول التشكّلات الاجتماعية وأثره على الهوية والفعل في المجتمعات في طريق النمو"

تاريخ الاستلام : 2025-08-07؛ تاريخ المراجعة : 2025-12-14 ؛ تاريخ القبول : 2025-12-15

ملخص:

تعتبر ظاهرة العنف من أبرز مظاهر الحياة الاجتماعيةالتي تمسّ جميع المجتمعات، ونظرا لخطورته كظاهرة تُهدد الكيانات الاجتماعية حاولت عدة دراسات علميةمحاولة فهم الظاهرة من خلال التّركيز على عدة عوامل مرتبطة بإنتاجه؛ منها العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية والديموغرافية

وأخرى ترى بأنّ عملية إنتاجه ترتبط بالذاتية الفردية كعلم النفس، إلا أنّنا في هذه الورقة البحثية التي سنحاول من خلالها تجاوز هذه التصورات بتركيزنا على محاولة فهم عملية إنتاج العنف وفق التصور السوسيولوجي المناسب الذي يُساعدنا في الكشف عن الميكانيزمات التي تجعل من هذه الظاهرة كمظهر من مظاهر التفاعلات الاجتماعية غير السوية والتي تتصف بالعنف، ووضع الحدود والمؤشرات التي تؤدي بنا إلى فهمه فهماً سوسيولوجيا بحتاً.

الكلمات المفتاحية: العنف، الهويات المنتجة للعنف، طبيعة المجالات العمرانية، ملمح المجالات الاجتماعية، النماذج الثقافية.

Abstract:

The phenomenon of violence is one of the most salient features of social life, affecting all societies. Given its seriousness as a threat to social entities, numerous scholarly studies have endeavored to understand it by focusing on various factors associated with its production—among them political, economic, and demographic factors. Other approaches argue that its genesis is tied to individual subjectivity, as in psychological explanations. However, in this research paper, we seek to transcend these perspectives by centering our analysis on the process of violence production through an appropriate sociological lens. This framework will enable us to uncover the mechanisms that render violence a manifestation of deviant social interactions, and to delineate the boundaries and indicators that lead to a purely sociological understanding of the phenomenon.

Keywords: The phenomenon of violence; the mechanism of its production; sociological; urban and social areas; violence in Algeria.

*ط.د عبد الحكيم خاوي.

I- تمهيد :

يُعدّ العنف من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار الأفراد والمجتمعات، حيث يمتد تأثيره إلى كافة مناحي الحياة، سواء على المستوى النفسي، الاجتماعي، أو الاقتصادي، ويتمثل العنف في استخدام القوة أو التهديد بها لإلحاق الضرر بالآخرين؛ سواء كان ذلك جسديًا، أو معنويا أو ماديا ، لذا أصبح العنف مشكلة عالمية تتطلب دراسة معمقة لفهم أسبابها المتعددة، التي تتراوح بين العوامل النفسية والاجتماعية إلى السياسية والاقتصادية، كما أن تداعياته تمتد إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وتعزيز مشاعر الخوف وانعدام الأمان، مما يؤثر سلًبا على التنمية والاستقرار.

تعتبر الجزائر من بين دول العالم التي لم تنأ عن تعرض كيانها الاجتماعي لمظاهر العنف فهو ظاهرة عالمية، وقبل الولوج في وصف بعض مظاهر العنف في الجزائر يتعّين علينا التعرف على تنوعه، فكلمة العنف تُطلق في الواقع على عدد لا يُحصى من الظواهر وتستخدم لوصف جميع أنواع الأحداث والسلوكيات كالعنف المجتمعي، والفردي، والجماعي.

بحيث نلاحظ أن العنف في الجزائر قد تنوع فتشير بعض التقارير الإحصائية الصادرة عن مديرية الشرطة القضائية (**Dpj**) التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني من سنة 2008 إلى غاية 2013 حيث جاء في هذا التقرير أن إحصائيات العنف الذي يرتبط بالجرائم المرتكبة ضد السلامة الجسدية (القتل) قد سجلت مصالحهم عبر كامل التراب الوطني 135 جريمة قتل، وفي سنة 2009، سجلت إرتفاعا بتسجيلها لـ 196 جريمة قتل، لتشهد إنخفاضا سنة 2010 بتسجيل 178 جريمة قتل، وفي سنة 2011 سجلت إرتفاعا محسوسا بـ212 جريمة قتل لتشهد إنخفاضا سنة 2012 بتسجيلها 208 جريمة قتل، ففي مجموع هذه السنوات سجلت المصالح المعنية على مدار خمس سنوات 929 جريمة قتل ترتبط بالعنف الممارس علي السلامة الجسدية المفضي إلى القتل والقضاء على الأخر (زيكيو و آخرون، 2021، ص873) من حيث الشكل والجهة القائمة به، وهذا ما نلتمسه من خلال البيانات الإحصائية التي وقفنا عليها وتم تسجيلها وجمعها لدى الجهات المختصة لبعض مظاهر العنف التي تم جمعها كذلك من ميدان الدراسة سجل المجلس القضائي وكل المحاكم التابعة له في سنة2018 فيما يتعلق بالعنف الجسدي 1623 حالة ، وفي سنة2019 سجلت 1438 حالة عنف من نفس الشكل، وفى سنة2020 سجلت1308، وفى سنة2021 سجلت1985 حالة، وفي سنة2022 سجلت1258 حالة، وفى سنة2023 سجلت1934 حالة، وفى سنة 2024 سجلت1923 حالة من العنف (المجلس القضائي بولاية المسيلة، 21 ماي 2024)

يتبين لنا بأن العنف إشكالية في حد ذاتها التي تدفعنا لطرح التساؤل التالي: ما هي العوامل التي أدت إلى إنتاج وتطور مظاهر العنف في الجزائر؟، وقبل الإجابة على هذا التساؤل لابد أن نتتبع كيف تنظر مختلف المقاربات العلمية الكلاسيكية والحديثة للعنف وهي كالآتي:

1-مفهوم العنف والمقاربات النظرية المختلفة:

1-1-الفكر الفلسفي والعنف: يرى الفلاسفة بصفة عامة أن هناك علاقة سببية بين العنف والطبيعة الإنسانية وقد اتخذ حسبهم مسارين هامين في التحليل أولها أن العنف متأصل في الطبيعة الإنسانية وبالتالي لا مفر منه و، والثاني: أن الطبيعة الإنسانية أصلها البحث عن الخير والسلام أي مناهضة للعنف وأن العنف عامل عرضى عن الطبيعة الإنسانية (ولتر، 1984، ص37)، فإن العلاقة بين الفلسفة والعنف تقوم علي فرضية إيجاد الآلية الأخلاقية التي وبصفة عامة إن الدراسات الفلسفية والعنف تقوم على فرضية إيجاد الآلية الأخلاقية التي من خلالها يتم تحقيق المبادئ المثالية للوجود الإنساني وحل العقبات التي تقف أمام تحقيقها وكيفية الوصول بهذا الانسان إلى السلوك المثالي والأخلاقي الذي من خلاله يتم تحقيق مبادئ الاستمرارية والرقي، إلا أن مظاهر العنف قد تطورت وتغيرت فأصبحت معضلة فلسفية لابد من حلها لذا جاءت آراء الفلاسفة تصب وتبحث في موضوع العنف، فمنهم من أشار إلى أن عملية إنتاج العنف مرتبطة بظهور الديموقراطية وهي مقترنة بظهور عدة مؤشرات لانتشاره كالفوضى في القيم والمعتقدات، وكذلك بروز مظاهر عدم الانسجام وتمزق النسيج الاجتماعي **(الحيدري، 2017، ص6)**، وكذلك نجد من أشار إلى أن الفضيلة هي من صفات الإنسانية، وأن مبادئ الديموقراطية تساعد في تجنب

العنف، إضافة إلى تفعيل مبدأ الكفاءة والاستحقاق، فما ينتج العنف هو سيطرة نظام واحد يؤدي إلى إنتاج مظاهر الفوضى والعنف (الحيدري، 2017، ص8)، ونجد كذلك من يربط عملية إنتاج العنف بالطبيعة الأنانية للإنسان، وأنها دفعت الانسان إلى الصراع والتنازع والاقتتال والحروب، فالحياة تمثل حالة من الحروب المتبادلة بين الأفراد بفعل الانانية التي تميز مبدأ التفاعل بين الأفراد، أما السلم فالنفس البشرية تميل إلى تقبل الأمان والسلام مؤقتا وذلك من خلال التوافق على مبدأ العقد الاجتماعي إلا أنه ما يفتئ أن ينهار بفعل الأنانية المولدة للعنف (الحيدري، 2017، ص11)، ونجد من يرى بأن الأفراد كانوا يعيشون على الفطرة الأولية وليس الأنانية وفق القانون الطبيعي الذي يقوم علي الحرية والمساواة وحدود الحرية المرتبطة بالفرد وحرية الآخرين سواء بالنسبة للفرد أو جماعة معينة، وأن العنف يرتبط بآلية السيطرة علي الملك لأن امتلاك جزء من الطبيعة من قبل فرد أو جماعة ما قد يكون فيه تعارض مع متطلبات وحقوق الآخرين ممّا تؤدي إلى العنف والتنازع والتنافس والفوضى والحروب، فمحاولة سلب حرية الآخرين تعني حرمانهم من كل شيء، فالحرية هي طبيعة المجتمع وأساس توازنه، فحرمانهم من مقومات حياتهم ينتج آليا مظاهر الاضطرابات والعنف بين الأفراد والجماعات. (جون ، د.ت، ص24)

1-2 العنف والفكر الأنثروبولوجي: يرى الكثير من الأنثروبولوجيين أن العنف هو ظاهرة ثقافية حتمية مرتبطة بالمجتمعات البدائية وغير المتحضرة وحسبهم إن التطور الزمني والتغير الثقافي لهذه المجتمعات من حالة البدائية إلى حالة التحضر سيؤدى الي اختفاء والتقليل من ظاهرة العنف كما يرى بعض الباحثين في هذا المجال بأن العنف يعتبر كظاهرة ثقافية، ذلك أن مصادر العنف التي يقوم بممارستها الأفراد لابد أن تخضع بحسب الباحثين الانثروبولوجيين إلى معايير اجتماعية وقيم ثقافية تحكم سلوكات وأفعال الأفراد في تلك الجماعات ويرتبط كذلك بالمجال الزمني لحدوث هذه الأنماط المختلفة من العنف. (رحاب، 2010، ص79)

1-3 العنف والفكر السياسي: يرى الباحثون السياسيون أن العنف هو مظهر من مظاهر ومؤشر على اختلاف النظام السياسي سواء كان على المستوى الدولي أو المحلى بحيث يري بعضهم أن العنف آدات من أدواة نزع السلطة أو الحصول عليها فهم يحصرون العنف بصفة عامة في العلاقات السياسية وبناء النظم السياسية وحيث يرون بصفة عامة لا يمكن بأي حال من الأحوال بناء نظام سياسي بدون عنف مشروع

فهو ظاهرة معقدة تتأثر بعدة عوامل وهو ليس مجرد وسيلة للاضطهاد أو التمرد، بل يشير إلى إختلالات في النظام السياسي والاجتماعي للدول في حين أن بعضهم يرى بأن العنف أداة ضرورية للحفاظ على السلطة والتوازن والاستقرار كما أشار إلى ذلك نيكولو ميكافيلي،

1-4 العنف والاقتصاد: يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن العنف مرده لعوامل اقتصادية محضي ومظهر من مظاهر عدم الاحتكام للآليات الطبيعية لقوانين السوق من العرض والطلب وأن زجر هذه الآليات وإعاقتها يؤدى بذلك الى ظهور مظاهر العنف لأن الافراد بطبيعتهم تتحكم فيهم روح العقلنة الاقتصادية من ومن وجهة نظر الماركسية ان العنف هو مظهر من مظاهر استغلال الرأس مالية والرأسماليين للطبقة البروليتارية والمخرج من هذا العنف هو القضاء على الاستغلال الطبقي ومن بين هذه الآراء نجد آدم سميث يرى بأن النظام الاجتماعي لابد أن يتميز بالحرية وأن لا يكون مفروضا من الخارج، أي لابد أن يكون تلقائي وعفوي يقوم علي شكل من التعاون ومنظومات معيارية تسندها مشاعر أخلاقية من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، حيث ينظر إلى السوق بأنها الشكل الأولي من النظام حيث تعمل على تهذيب بطريقة آلية أهواء الأفراد الباحثين عن الربح المادي، ويرى بأن السوق الحرة لا تستلزم وجود تدخل وزجر خارجي إذ تكفي ما يسميه باليد الخفية للتوجيه والتنظيم كي تقودها إلى تنظيم ذاتي لتحقيق الرضى بين جميع الفاعلين، فالتنشئة والاندماج في السوق الحر كآلية للتحكم في العنف، فالفرد حسبه يقبل توقعات غيره من الناس تجاه سلوكه الخاص ويستبطنها لخوفه من الأضرار الاقتصادية التي تلحقه من جراء خروجه عن ما هو متوقع من الزبائن (بن سليمان، 2017، ص333)،

5-1 – العنف والتحليل البسيكولوجي: أما من جانب الفكر السيكولوجي نجد من بين التصورات النظرية نجد علم النفس الذي يرجع هذا التصور النظري بنظرياته ومدارسه العنف إلى عوامل شخصية فردية وتؤكد على أن القائم بالعنف يتحكم في أفعاله بواعث نفسية ذاتية وهي المولدة لأعمال العنف التي يقوم بها الفرد اتجاه الآخرين، أي إستعداد نفسي داخلي وهذا الاستعداد النفسي يجعل الفرد القائم به ليس لديه القدرة على السيطرة على نفسه أمام عوامل خارجية مثيرة ومهيجة لهذه العوامل النفسية وبالتالي إن العنف هو استعداد نفسي يجعل من الفرد الذي يقوم به مؤهل نفسيا للقيام بالاعتداء على الآخرين في حالة وجود هذا المثير أو المهيج الخارجي وتذهب بعض التصورات الأخرى عند مقابلة أي مثير أو مهيج خارجي أو داخلي، لذلك فالاستعداد النفسي يجعله مؤهلا للقيام بالاعتداء والمبادرة به اتجاه هذا المثير، وتذهب بعض التصورات إلى أن العنف هو نتيجة صراع بين الغرائز الفطرية كغريزة الموت التي تدفع الانسان نحو العنف والتدمير فإلحاح الاشباعات الغريزية هي المنتج لمظاهر العدوانية والعنف. (سيعموند ، 1977، ص107)

ومنهم من ينظر إلى أن العنف سلوك مكتسب من البيئة من خلال عملية التعلم بالتعزيز والمشاهدة (بن زيان ، 2020، ص73)، وهناك من يؤكد بأن العنف ينتج عن أنماط التفكير الخاطئة والمعتقدات ذات المرجعية العدوانية ونجد من يربط ظهوره عندما يحبط الأفراد في تحقيق أهدافهم،

نجد أن في كل اتجاه علمي قد أشار إلى مكونات إنتاج العنف إلا أن العنف قد أصبح من مظاهر الحياة الاجتماعية فقد تطور وتغير وأصبح له معنى لذا لابد من الولوج إلى فهم عملية الإنتاج وفق التصور السوسيولوجي وهذا ما نلمسه في:

2-العنف والنظرية السوسيولوجية:

إن المنظور السوسيولوجي للعنف يختلف باختلاف المنظور الكلاسيكي والمنظور الحديث فالنظريات الكلاسيكية تنظر للعنف كما يلي:

2-1 النظريات الكلاسيكية:

2-1-1 العنف في التصور الخلدوني: تناول إبن خلدون العنف في كتابه المقدمة كجزء من تحليله الاجتماعي، حيث يرى أنّ العنف ذو نزعة طبيعية في البشر، وتتجسد هذه النظرة من خلال مقولته التالية: " وَمِنْ أَخْلَاقِ الْبَشَرِ فِيهِمْ الظُّلْمُ والعُدْوَانُ بعضٌ عَلَى بَعْضٍ فَمَنِ امْتَدَّتْ عَيْنُهُ إِلَى مَتَاعِ أَخِيهِ فَقَدِ امْتَدَّتْ يَدُهُ إِلَى أَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَصُدَّهُ وَازِعٌ" (ابن خلدون، 2001، ص159)، فمن خلال ما طرحه ابن خلدون في هذه المقولة نخلص إلى بعض مظاهر العنف منها:اعتداء الفرد على فرد آخر، مُنطلقًا في ذلك من شرحه للطبيعة البشرية التي يرى بأنها تتطبع بالظُلم والطمع والذي يقود إلى الاعتداء وأخذ ما ليس للفرد، وهذا ما عبّر عنه بقوله: "فَمَنِ امْتَدَّتْ عَيْنُهُ إِلَى مَتَاعِ أَخِيهِ فَقَدِ امْتَدَّتْ يَدُهُ إِلَى أَخْذِهِ" وهو يُشير هنا إلى نمط من أنماط العنف والذي هو العنف الفردي؛ أي أنه منتوج فردي، ولأن مُرتكب العنف الفردي يتميز بصفات معينة تجعله يميل كثيرا إلى الفعل العنيف ويكون متنوعا في هذه الحالة، وهو نتيجة لطبيعة التفاعل.

كما يتميز مُرتكب الفعل الفردي بصفة معينة تجعله كثيرا ما يميل إلى العنف متى سمحت له الظروف لمثل هذا الفعل، ويُصنف مرتكبو هذا العنف ضمن فئات المتطرّفين والمتسلّطين الذين يعملون على تحقيق حاجياتهم بممارسة العنف وإثارة الفزع لدى الآخرين. (معتوق، 2008، ص28)

و تطرق لأنواع أخرى من العنف نستنبطها من مقدمته منها:العنف غير الشرعي، وهو الذي يُخالف المعايير الاجتماعية والقانونية، وهذا العنف قد يكون بدنيا أو شفويا للإضرار بمصالح الآخرين، ولقد أشار إلى أهمية العنف الشرعي الذي تُمارسه الدولة بأدوات العنف المشروعة وفق القوانين والأُطر النظامية، ودوره في كبح العنف غير الشرعي الذي يكون في إطار غير شرعي من قام بممارسته من جماعات أو أفراد أو فئات اجتماعية معينة خارج إطار القوانين الشرعية، وفي ذلك يقول: " فَأَمَّا الْمُدُنُ والأَمْصَارُ فَعُدْوَانُ بعضهم عَلَى بَعْضٍ تَدْفَعُهُ الْحُكَّامُ والدَّوْلَةُ بِمَا قَبَضُوا عَلَى أَيْدِي مَنْ تَحْتَهُمْ مِنَ الكَافَّةِ أَنْ يَمْتَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَوْ يَعْدُو عَلَيهِ فَهُمْ مَكْبُوحُونَ بِحُكْمَةِ القَهْرِ وَالسُّلْطَانِ عَنِ التَّظَالُمِ إِلاَّ إِذَا كَانَ مِنَ الحَاكِمِ بِنَفْسِهِ". (ابن خلدون، 2001، ص159)

ولم يغفل ابن خلدون في مقدّمته الإشارة إلى الصراعات والاشتباكات والعنف في العالم الإنساني، وكيف أنها جزء طبيعي من العلاقات الاجتماعية، وقد عبّر عن هذه الفكرة باستخدام مفهوم "العصبية" باعتبارها "نَزْعَةٌ طَبِيعِيَّةٌ فِي الْبَشَرِ" (ابن خلدون، 2001، ص160) تُشير إلى التكامل الاجتماعي القائم على الانتماء العائلي القبلي.

فالمجتمعات – حسبه - تتطور بمرور الوقت من البدايات القوية إلى التدهور والضعف فعندما تكون العصبية قوية والعواطف مجتمعة حول القبيلة أو العشيرة يمكن للمجتمع أن يُحقق النجاح والاستقرار (ابن خلدون، 2001، ص46)، وينظر ابن خلدون إلى العصبية "باعتبارها وازع يربط القبائل فيما بينها من أجل المُلك والقهر والاستيلاء على ملكيات قبائل أخرى، وتعمل العصبية القوية على صدّ هذا العنف الخارجي، فهي بمثابة الدرع الحصين لهذا النوع من العنف الذي يتعرض له قبائل أو جماعات معينة" (محمود عبد المولى ، 2022، ص254)، لكن مع مرور الوقت وتطور المجتمع ينحسر هذا الاحتكام إلى القبيلة والعصبية، ممّا يؤدي إلى ضعف التكامل الاجتماعي وزيادة الصراعات والعنف.

من خلال ما سبق، نخلص إلى أنّ ابن خلدون قدم تصورات لطبيعة العمران البشري وما يكتنفه من عنف خلال التطور الاجتماعي والثقافي في المجتمعات، في سياق حديثه عن العصبية وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية، يُبيّن أنّ العصبية هي البُنية المُنتجة لأفعال العنف في العمران البشري بين الأفراد أو بين الجماعات والقبائل خارج العمران البشري، ومن بين التصورات النظرية ما تناوله أصحاب الاتجاه البنائى الوظيفي وسننطلق من

2-1-2 العنف والوضعية عند أوغيست كونت: ينظر **أوجست كونت** (Auguste Comte) **من حلال تحليله للعنف** بتحليله الاجتماعي للأوضاع التي كانت سائدة بعد الثورة الفرنسية ، حيث أن الثورة الفرنسية والعوامل التي ساعدت في ظهورها هو الوضع السياسي والاجتماعي الذي كان سائدا قبل إندلاع أعمال العنف الثوري، حيث نجد أن المجتمع الفرنسي كان يقوم علي أساس التقسيم الطبقي إلي ثلاث طبقات، طبقة الاشراف وهي طبقة تعيش في كنف العمل علي إستمرارية الملك وسلطته في مقابل الاستفادة من امتيازات متعددة وكبيرة ومنها استغلال الأراضي الشاسعة من خلال استخدام الفلاحين والاقنان، ولهم حق فرض الضرائب علي هذه الفيئة من المجتمع، أما الطبقة الثانية فهي طبقة رجال الدين التي كانت تمثلها الكنيسة والتي كانت تتميز بامتيازات هي الأخرى منها استغلال الفلاحين والبسطاء وحق جمع الإتاوات من الناس، أما الطبقة الثالثة فكانت يمثلها أفرد العامة من فلاحين وغيرهم، إن هذا الصراع بين الطبقات قد أفضي إلي رفع بعض المطالب التي ترتكز علي المساواة بين أفراد المجتمع وعدم تلبية هذه الأخيرة أفضي إلي أعمال عنف تمظهرت في شكل مظاهرات صاخبة أدت إلي الانقلاب وتحطيم الطبقات المستغلة وحرق كل ما يرتبط بكل من طبقة الاشراف، ورجال الدين إن هذا الوضع الذي عاش ملامحه أوغست كونت قد بلور أهم أفكاره حول العنف الثوري، ومظاهر الاضطراب والفوضى الاجتماعية حيث أنه كان يري بأن العنف والفوضى الاجتماعية مصدرها الفكر والأخلاق (نوار و نعنعي، 2014، ص19)، حيث ينظر إلى العنف بأنه اضطراب ناتج عن اضطراب فكري وأخلاقي، فالعنف عند أوجستكونت بُنيته تتمثل في الاضطراب الفكري والانحراف الأخلاقي تقود مباشرة إلى ممارسة مظاهر العنف المختلفة في الحياة الاجتماعية، منها: العنف الثوري والمظاهرات المصحوبة بأعمال العنف، والصراعات السياسية الحادة، ويرى بأن معالجة هذه الظاهرة لا يكون إلا من خلال استحداث وحدة فكرية تتمثل في الفلسفة الوضعية، وتحسين الأخلاق واتخاذ من الأفكار الوضعية الأساس لنظام التفكير والأخلاق في المجتمع (جورج و جيفري ، 2021، ص49)، ففي فترته سادنلإشار الأفكار ذات البُعد الثوري والشيوعي، وقد بدأ هذا النمط من التفكير في إحتلال مساحات شعبية أكبر في الأوساط العمالية المتزايدة الحضور في المجتمع الصناعي المتنامي، كان يتبعه ظهور مشكلات اجتماعية عديدة ترتبط بالفقر والاسغلال، فكان هناك تخوف دائم يُرافق الحراك السياسي مفاده خطر الانزلاق إلى الثورات العنيفة والدموية، ومن هنا تتجلى دعوة كونت للتقدم على قاعدة الانتظام الاجتماعي العام لا على الثورة أو الفوضى أو العنف (فريديريك ، 2021، ص4).

2-1-3 العنف والصراع كارل ماركس: أما كارل ماركس **Karl Marx (1818-1883)** فهو يرى بأن تجاوز الرأسمالية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية ثورية عنيفة تقود إلى التغيير، والصراع بين البروليتاريا والبرجوازية هو صراع طبقة ضد أخرى، فالطابع الثوري للتغيير الاجتماعي هو محور نظريته حول الصراع، وحسبه أينما وُجِدت الطبقات فإنّ تغيير البُنية له دائما طابع ثوري،ناويُعطي ماركس أهمية كبيرة للعنف الثوري، ويرى بأن البُنية الاقتصادية هي التي تُنتج الصراع الطبقي من أجل العامل الاقتصادي لُوجود عملية الاستغلال والاستئثار بوسائل الإنتاج والاستبعاد للطبقة العاملة، فكل هذه العوامل تُؤدي إلى انتشار الوعي بالذات لطبقة العمال فتدفعهم إلى الصراع الحاد الذي ينتهي بالعنف الثوري من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحطيم النظام الرأسمالي وانتشار الاشتراكية كنظام يتميز بالمساواة والعدالة الاجتماعية .

لم يتناول موضوع العنف بشكل مباشر في أعماله بشكل شامل ومع ذلك، يمكن فهم تصوره للعنف من خلال مفاهيمه وأفكاره الأساسية حول الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي (أنتوني ، 2006، ص130).

2-1-4-العنف والانوميا إميل دوركايم: ينطلق **ايميل دوركايم**(1858-1917) Emile Durkheim **في تحليله للعنف** من خلال تحليله لمبدأ النظام الذي منبعه الالتزام والتقيد بمجموعة من المعايير والقيم الاجتماعية المتبعة، ويري بأن السبب الأساسي في الخلل الاجتماعي والعنف من ناحية الفرد هو الأنومي والتي تعبر عن ضعف في المعايير التنظيمية، والأنومي هي صفة للأفعال المنحرفة التي تتخلل أفعال الأفراد كالجريمة العنيفة ومختلف جرائم وأفعال العنف كالانتحار بمختلف أشكاله، وهي حالة تصيب مبدأ النظام مما تضفي عليه صفة اللانظام، وهي حالة تشير إلي طبيعة العلاقة بين الأفراد في عملية تقسيم العمل التي أشار إليها كميزة تميز المجتمع الحديث عن المجتمع التقليدي والتي هي غير منظمة أو غير متسقة مع بعضها البعض في استمرارها واعتمادها المتبادل وتؤدي بصفة مباشرة إلي مظاهر انحرافيه كالعنف بمختلف أشكاله داخل الأنظمة الاجتماعية التي تكون المجتمع مما يعكس حالة اللانظام التي تنتج الخلل الاجتماعي الذي يصيب المجتمع والأفراد والذي ينتقل تدريجيا إلي طابع العنف وخاصتا العنف الموجه نحو الذات. (فريدريك، 1998، ص40) وقد كان أوّل من قدم دراسة إمبريقية قيمة حول ظاهرة العنف والتي تمثلت في العنف الموجه نحو الذات ألا وهو الانتحار والذي ربطه بعدة أسباب اجتماعية كحرية التفكير، وانتشار النزعة اللاتية بدل الغيرية في البُنية الاجتماعية الجديدة للمجتمع الصناعي، فتحول المجتمعات من بسيطة إلى مُركبة أتت بسياقات وظروف اجتماعية جديدة سمحت بظهور العنف (وطفة، 1999، ص10)،

2-1-5-العنف وماكس فيبر: ينطلق ماكس فيبر من فهمه للعنف من فهمه للعنف من خلال النظر إلي الرابطة السياسية بأنها كل جماعة إنسانية تحتكر حق استخدام العنف المادي الشرعي في إقليم محدد، وبذلك يُشير فيبر إلى عدم إمكانية الفصل بين مفهومي الهيمنة والشرعية، وهذا يعني أن مفهوم الهيمنة يختلف عن مفهومالسلطة من حيث كون هذه الأخيرة تُعبر عن فرصة للحصول على الطاعة والتي من الضروري أن تُقام على الاعتراف من جانب المحكومين بجانب شرعية الحاكم، وهذا يُعطي للحاكم الحق في ممارسة السلطة وإدارة الأجهزة العمومية واستخدام وسائل العنف المشروعة، لتحقيق أهداف اجتماعية تخدم النظام العام، حيث يُعرّف ماكس فيبر العنف بأنه حُكم الرجال على الرجال والمُرتكز على الوسائل الشرعية فيما يُعرف بالعنف الشرعي، فهو وسيلة مُحددة للدولة، فالدولة هي المصدر الوحيد الذي له الحق في استخدام العنف. (p43, Fitzi , 2009)

إنّ القضية المحورية في الفكر السياسي الفيبري تتمثل في علاقة الهيمنة وارتباطاتها بالطاعة والأسباب المعيارية التي تدفع بتبعية الخاضعين وأنماط الشرعية التي تُؤسس مزاعم المهيمنين، وقد ذهب ماكس فيبر إلى أنّ الدولة الحديثة شأنها شأن المجتمعات السياسية التي سبقتها تاريخيا، فهي علاقة هيمنة إنسان على إنسان يتم دعمها بواسطة العنف، في حين يعتقد أولئك الذين يخضعون للسلطة أنّ توظيف العنف إنّما هو مسألة شرعية (محمد علي شحاته، 2018، ص18)، لقد توقف مفهوم الدولة لدى فيبر على الإحتكار الإجباري المشروع على إقليم محدد، وهو يرى أنّ الدولة الحديثة في كل مكان إنّما تتجه بالدرجة الأولى نحو البيروقراطية، فقد أصبح جهاز الموظفين لا غنى عنه في تسيير أمور الدولة، والدولة في نظره إنّما تتمثل

في النسق السياسي والسّمة الرئيسية لها تتمثل في احتكار الممارسة الشرعية للقهر الفيزيقي أي العنف المادي في إقليم معين. (محمد علي شحاته، 2018، ص19)

لقد احتلت مفاهيم الإكراه القوة والعنف الشرعي أساس تعريف الدولة الحديثة التي ينظر إليها فيبر كمشروع سياسي يحتكر العنف المشروع داخل المجتمع، وإذا كانت الحياة السياسية بالإجمال قائمة على الإكراه الذي يعتبر المظهر النوعي للقوة العامة، والتي لا يقوم من دونها النظام ولا الدولة، فإن القوة هي بالضرورة هي الوسيلة الأساسية لكل عمل سياسي بل إنها تنتمي إلى ماهيته.

ويعتبر ماكس فيبر العنف بأنه الوسيلة الطبيعية للسلطة من جهة احتكارها وشرعيتها، إلا أن تأكيده على احتكار السلطة للعنف يجد نفسه مدفوعا للبحث عن السبب الذي يجعل هذا الاحتكار مشروعا أو شرعيا، وهذا ما دفعه إلى تحديد الأسس الشرعية للسلطة في احتكار العنف من خلال ثلاث نماذج للسلطة: التقليدي والكاريزمي والقانوني. (جودة محمد ، 2017، ص56)

فالعنف يتحدث عن منطلقاته ماكس فيبر ويربطه بالدولة كأحد الوسائل المُحددة لها، والتي تُمارسه وفق الشرعية التي تستمدها من شرعية السلطة التي تُبوئ لأفرادها الحكم وممارستها مقابل القبول والالتزام من قبل المحكومين وفق أحكام محددة سابقا، فقد نظر ماكس فيبر إلى طبيعة العنف الشرعي وحصره كوسيلة للدولة يستمد حق ممارسته من السلطة والسلطة من الشرعية التي تقوم على أساس ما اتفق عليه من معايير في قيامها لدى مجموعة الأفراد الذين يقعون تحت مبدأ الخضوع والامتثال لهذه السلطة، وكل عنف يخرج عن الإطار غير الرسمي المتمثل في الدولة مهما كان القائم به فردٌ أو جماعة مُتخذا من وسائله المتعددة مُعتبر عنف غير شرعي.

2-2-النظريات المعاصرة والعنف:

2-2-1-رالف داهراندروف والعنف: يري **رالف داهرندروف (**Ralf Dahrendorf) من خلال مبادئ نظريته في الصراع في مؤلفه الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي تأثر بالأفكار الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها كارل ماركس خاصة فكرته بأنّ هناك صراع طبقي في المجتمع، إلا أنه يختلف معه في أن الصراع ليس بين الطبقة العمالية وطبقة أرباب العمل وليس سببه العوامل المادية بل يعتقد أن الصراع يكون بين طبقة العمال والطبقة التكنوقراطية وأن هذا الصراع يكون في المؤسسات الإدارية، أما سبب الصراع فيرجع إلى عوامل سيطرة الطبقة التكنوقراطية والنفوذ على القوة بالدوائر التي يعملون بها حيث يربط داهرندروف العنف بدرجة وقوة الحراك الاجتماعي، حيث يرى بأنه كلّما كان الحراك الاجتماعي قويًا ويُسهل عملية الانتقال للأفراد من مُستوى إلى مستوى آخر يجعل من عملية الصراع كعملية مؤسسة ودائمة وتُساهم في الحفاظ على المؤسسات، وتظهر بوادر العنف عندما تقل قنوات الحراك الاجتماعي الذي تقوم بتقييده الطبقة التكنوقراطية، ويضيف **رالف داهرندروف** بأنّ هناك مجموعة من الأسباب التي تقود عملية التحول من وضعية الصراع باتجاه وضعية العنف، تتمثل في حرمان الأفراد بشكل مُطلق من الموارد التي يسعون إلى الوصول إليها، ممّا يُسهم إسهامًا كبيرا في دفعهم إلى تبني العنف بشدة أكبر من أولئك الأفراد الذين تم حرمانهم من الموارد بشكل نسبي (حسن، 2021، ص39).

2-2-2-العنف وتالكوت بارسونز: ونجد أن **تالكوت بارسونز** في تحليله للعنف يربطه بأهم أفكاره حول التوازن البنائي، والذي من خلاله يتم استيعاب أي تغيرات حاسمة داخل النسق الاجتماعي حيث يعتبر تحليل التوازن داخل النسق الاجتماعي عنصرا أساسيا في مشروعه، فخلق النسق التفاعلي من الآنا والآخر لا يقتصر على الاعتماد المُتبادل فقط حسبه، بل يتعداه إلى مجموعة من العناصر تسعى إلى الحفاظ على نفسها وتوازنها باستمرار من خلال مقاومة التغير والصراع، فعناصر النسق تسعى إلى تحقيق الاستقرار والاستمرار من خلال التوازن عند ظهور التغيرات والانحرافات داخل النسق التفاعلي ، ويرى بارسونز أن كل مظاهر عدم التكامل داخل النسق ينظر إليها على أنها انحرافات عن الأُطر والمعايير السائدة، وهنا تدخل عملية الضبط لتُعيد التوازن إلى النسق، وهذا بناءً على رؤيته للانحراف بقوله: بأنه ميلٌ دافعي عند الفاعل لأن يسلك خلاف

ما تُقرره واحدة أو أكثر من الأنماط المعيارية المُشكلة في النظام، أو أنه سلوك يميل إلى إحداث شرخ في توازن العملية التفاعلية، ومن بين هذه الانحرافات الصراع والعنف وأعمال الشغب، وأن آليات العلاج تتدرج تحت ما يُولده النسق من عمليات اتجاه هذه السلوكات المنحرفة حصرها في التنشئة الاجتماعية والثقافية، فالأولى قبل وقوع السلوك المنحرف، والثانية قبل أن يقع في النسق (زايد، د.ت، ص127).

ومن بين التصورات للبنائية الوظيفية المحدثة نجد **روبرت ميرتون** الذي عالج مضمون الانحراف ومنه العنف من خلال مفهوم اللامعيارية والتي تظهر نتيجة تراجع قوة المعايير كضوابط خارجية للانحراف والتفكك الاجتماعي وذلك نتيجة إختلاف وتضارب الأهداف والوسائل المقبولة اجتماعيا وخاصتا المرتبطة لأنماط التكيف مثل حالة الامتثالية والابداعية والانسحابية والشعائرية (العموش، 2006، ص22)،

2-2-3-بيير بورديو والعنف: أما **بيير بورديو (pierre Bourdieu)** يرى بأنّ كل سلطة عنف رمزي لأنها تعمل على فرض دلالات بصبغة شرعية، حيثأنها تُخفي علاقات القوة التي تُضفي عليها الشرعية في حضورها وتجعلها مخفية؛ أي تُضفي عليها قوة رمزية مخفية تُواري علاقات القوة الظاهرة، ويُضيف بورديو أنّ كل فعل بيداغوجي موضوعيا عنف رمزي لاعتبار أنه فُرِض بواسطة سلطة مُعينة ذات نموذج ثقافي مُميز (بيير ، 1995، ص12)،كما يرى أنّ الفعل البيداغوجي عنف رمزي موضوعيًا على اعتبار أن علاقات القوة بين الطبقات المُكونة للتشكيلة الاجتماعية هي من السلطة، والسلطة حسبه هي شرط إنشاء علاقة تواصل بيداغوجي؛ أي شرط لفرض نموذج ثقافي مُعين وتلقينه (بيير و جان كلود ، 2007، ص102)، ويرى بأنّ العمل التربوي عملا ترسيخيا متواصلا طويل الأجل يدفع إلى استبطان مبادئ نموذج معين من التعسف التربوي مُحدثا تطبعًا يتمتع بالديمومة وقابلية الانتقال؛ أي من خلاله يستطيع توليد مُمارسات تنطبق على هذه المبادئ دون أي قواعد صريحة، أو أي إجراءات زجريةتسمح للجماعة أو للطبقة التي تُزود النشاط التربوي بالصلاحية بإنتاج ومعاودة إنتاج لُحمتها الثقافية والأخلاقية دون اللُجوء إلى العنف الظاهر كالقمع أو العقاب الجسدي (بيير ، العنف الرمزي، 1994، ص50)، ويربط بورديو بين ظهور العنف الظاهر للعيان والمُشاهد وبين العُنف الرمزي في نقطة أساسية أنه إذا كانت القوة الرمزية التي تُضفى على علاقات القوة التي مصدرها السلطة يكون العنف الرمزي هنا قويًا من قوته الرمزية، ويضمن عدم ظهور العنف الظاهر، أما إذا اختلت القوةالرمزية باختلال قوة السلطة التي لا تستطيع أن تُواري علاقات القُوة تسمح هذه الفجوة بظهور العنف المادي أو الجسدي الظاهر بين أفراد المجتمع.

ومن خلال عرضنا لمختلف التصورات النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة بمختلف اتجاهاتها في علم الاجتماع وتصورها للعنف تبين لنا بأنها ركزت على العنف من الجانب الكلي المرتبط بالبنيات الاجتماعية كإبن خلدون الذي ربطه بالعصبية، والتصور البنائي الوظيفي الكلاسيكي باللامعيارية، أو الخلل الوظيفي، أو الاختلاف بين الوسائل المشروعة والغايات التي يسعى الافراد لتحقيقها، أو أن له علاقة بصراع الطبقات الاجتماعية في المجتمع، إلا أننا نجد أن المقاربات التفاعلية والمعاصرة قد ربطت عملية إنتاج العنف بالوحدات والبنيات الصغرى، كالفرد وتفاعلاته وأفعاله ومن هذه التصورات نجد:

2-3-العنف والاتجاه التفاعلي:

2-3-1: العنف و الظواهراتية: أما في الاتجاه التفاعلي فمثلا نجد النظرية الظاهراتية ويهتم الدارسون الذين يبنون دراساتهم على هذه النظريةالتجربة الذاتية والشخص العنيف وما يُمكنه أن تُنتجه علاقاته الاجتماعية من حاجة متجددة إلى تأكيد الذات في سياق صراعي وما يدفعه إلى إنكار الآخر، والعنف من مظور الظاهراتي تكون له سياقات أوّلية لا تُشبع حاجة الفرد إلى المُشاركة بينما تتابع فيها الصدمات العلائقية.

إنّ هدف الظاهراتية هو دراسة كيفية تجربة الظواهر الإنسانية دون العودة إلى العلاقة السببية أو حقيقتها الموضوعية أو حتى مظاهرها، فالهدف يكمن بدراسة كيفية تجربة هذه الظواهر في الوعي الذاتي لدى الأفراد وفي الأفعال المعرفية والإدراكية؛ أي كيفية بناء الأفراد للمعنى حول أفعالهم .

فالأفراد يُمارسون العنف من خلال خبرتهم وتجربتهم لظاهرة العنف في الوعي والرموز والمعاني التي يتوافق بها الفاعل مع المُتفاعلين من رُموزولغة وإشارات تستلزم بناء موقف تفاعلي شديد التوتر يُؤدي إلى خلل في عملية التفاعل بين الأفراد والجماعات الذي يُنتج بيئة ذات بُعد توتري مبنية على الخبرة والوعي اتجاه هذه التصورات التي تصدر من الجهة المُقابلة للتفاعل، مّما تُؤدي إلى إنتاج عدة مظاهر من مظاهر العنف بناء على معانيها المُتعارف عليها من خلال التجربة اليومية

2-3-2-العنف ونظرية التشكل وإعادة التشكل عند أنتوني غيدنز: ينتقل أنتوني غيدنز في دراسته للعنف من النظرة الكلاسيكية في دراستها للمجتمع على أنه كل متماسك كما رأينا في النظريات الكلاسيكية إلى دراسة العنف من خلال الوحدات الصغرى المتمثلة في الفعل الاجتماعي والبحث عن تشكلاته ومقاصده ومعانيه، فالنظرة السوسيولوجية عنده تسعى الى فهم نشأة وتشكل النظم الاجتماعية ويستند في ذلك في تحليل العلاقة التفاعلية بين المتفاعلين سواء افراد أو جماعات دون إعطاء الأولوية المسبقة لطرف على آخر بل إن الموقف التفاعلى الموضوعي هو الذي يحدد الأولويات بين السبب والنتيجة ويرى على أننا نعمل على صياغة البنية وإعادة صياغتها وتشكلها في كل عملية تفاعل تجرى، لذلك فنحن نقوم بتشكيل البنية عن طريق ممارسة الفعل وكذلك تحديد الفعل عن طريق القواعد الموضوعة فى البنية إتجاه الأفعال (عودة، 2018، ص10)، نجد أن النقطة الأساسية في فهمنا للعنف وفق نظريته هي آلية إنتاج الممارسات العنيفة، أي أن العنف ينتج كممارسة من عملية التفاعل بين البنى والفعل، وأن هذه البنى تقوم على قواعد وأطر تتصف بالعنف وبممارستها يتم إعادة إنتاجها وتشكلها وفق الأفعال ، أو أن العنف ينتج من خلال البنى العنيفة والتي تترجم بممارسات عنيفة، وأن الأفعال التي تصدر من الافراد تضم معانى ورموز تختلف عن أهداف البنى مما يخلق من عملية التفاعل ممارسات عنيفة وأن العنف حسبه هو غير ثابت بل هو في عملية مستمرة من الأبناء وإعادة التشكل للعلاقة التفاعلية بين البنى والفعل.

3-دراسة العنف بأي مقاربة :

فمن خلال عرضنا للتصورات النظرية في تفسير العنف ومنها السوسيولوجية لابد علينا أن نقوم باختيار التصور النظري المناسب الذي يساعدنا في فهم العنف وآلية إنتاجه و إعادة إنتاجه فإذا اتخذنا من الاتجاه الكلاسيكي كمقاربة لدراسة العنف فإننا ننظر إلى العنف على أنه شيء يتشكل خارج الوضع الذي يتم إستخدامه فيه وأن العنف ليس له علاقة تذكر بالعلاقات التي تعمل فيها الجهات الفاعلة ففي أغلب الأحوال هي ظروف إما تشجعه على استخدام العنف أو تثنيه على القيام بذلك، حيث نجدهم ينظرون إلى العنف بأنه سمة شخصية وكأن الجهات الفاعلة العنيفة تكتفى بتعبر عن ثقافتها وتعليمها أو طبيعة شخصيتها التي تدفعها لفعل هذا العنف

ومن خلال ما سبق من تناولنا لمختلف التصورات في العلوم الاجتماعية حول العنف، وكذلك تعرضنا بالتحليل لمختلف التصورات السوسيولوجية ونظرتها للعنف سنتناول دراسة العنف **وفق مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية**، (بن عيسى محمد المهدى ،مارس, 2013، ص12)

وانطلاقا من هذه المقاربة نقدم تعريفا اجرائيا للعنف كما يلي:

(هو كل فعل يقوم به فرد أو جماعة إزاء ذاته أو إزاء طرف آخر ويكون حامل لمعنى إلحاق الأذى والضرر الجسدي، المادي أو المعنوي بذاته أو بطرف آخر، ويفهم من الطرف الآخر على أنه كذلك)

ومن خلال هذا التعريف الذي تم استخلاصه من خلال الأسس التي تقوم عليها مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية

أولا تحديد العنف كفعل إجتماعي لأنه يتضمن القصدية والتفاعل، فالقصد من العنف هو إلحاق الضرر بالذات أو بالآخر سواء كان هذا الضرر مادي أو جسدي أو معنوي أو ذاتي ، والهدف من الفعل إلحاق الأذى أو الضرر، ولابد من تحديد أن الفعل يختلف عن الحادثة التي تحدث بصفة الفجأة وبدون القصد رغم وجود الأذى والضرر والذى يفهم من الطرف الآخر على أنها حادثة تتضمن مظاهر الأذى والضرر إلا أنه يفتقد للقصد ويفهم من طرف الآخر والآخرين على أنه حادثة

وليسا عنفا وكذلك يفتقد لخاصية التفاعل ، وكذلك تم تحديد الفرق بينه وبين السلوك ، فالسلوك تتحكم به بواعث نفسية ذاتية بسيكولوجية فقد يصدر هذا السلوك من العنف في موقف ما إلا أنه لا يصنف كعنف وفق فهم الطرف الآخر، أما فعل العنف الذى تم تحديده في التعريف فهو قصدى وهادف لتحقيق الأذى والضرر ويفهم من الطرف الآخر من خلال المعانى التي يتفاعل بها بأنه يحمل الأذى والضرر إتجاهه

-مبدأ التفاعل الاجتماعى الذي هو عصب فهم المعنى الذي يحمله فعل العنف من خلال عملية التفاعل بين الفرد والضحية سواء كان فرد أو جماعة أو ممتلكات بمختلف أنواعها

_الخصوصية الثقافية التي تتجلى في: خصوصية الفعل العنيف والتي تتمثل في حمله لمعنى إلحاق الأذى والضرر

فالفعل الاجتماعى هو سلوك وكل سلوك ليس فعلا لأن الفعل الاجتماعى يتضمن عنصر القصد والتفاعل مع الآخر عن طريق المعانى، فأساس البناء الاجتماعى ليست السلوكات الذاتية العفوية، إنما الفعل الذي يكون هادفا مشكلا في إطار علاقة تفاعلية (بن عيسى محمد المهدى، 2004_2005، ص70)

فقد تم تبنى تحديد الفعل العنيف على أنه فعل إجتماعى له خصوصية ثقافية محددة تفهم على أنها خصوصية ثقافية عنيفة، وقد إشتمل تعريفنا على العنف الموجه نحو الذات، أو بين فردين، والعنف الجماعي، واشتمل على العنف الجسدى، والعنف المعنوى، والعنف المادى والذي يدخل في إطاره كل الوسائل، أما أنواعه من ناحية الهدف، كالسياسي، والثورى، والاقتصادي وغيرها فيتوقف على هدف الفعل الذي يفهم من معناه الذي يضفيه أثناء القيام بهذا الفعل

إذا بعد تقديمنا تعريفا للعنف وشرحه وفق مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية لابد لنا أن نعرض أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المقاربة فالمنطلق الأساسي الذى تنطلق منه مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية هو أنه لاوجود لعلم الاجتماع بدون جماعة متفاعلة مهما كان عددها ولاوجود لتفاعل بدون معاني مشتركة ولا وجود لمعاني مشتركة بدون ثقافة ولا وجود لثقافة بدون خصوصية ثقافية ولا وجود لخصوصية ثقافية بدون هوية، فدراسة الفرد المتفاعل في جماعة، يعني أننا ندرس الفرد الحامل لخصوصية ثقافية التي بها وعلى أساسها يتفاعل مع مجاله الاجتماعي والعمراني، وانطلاقا من هذه الخصوصية يغير ويتغير يقبل ويرفض ، يخضع ويقاوم، وغيرها من العمليات الاجتماعية فالتصور الذي نحن بصدد تبنيه هو تصور الهوية والمجالات الاجتماعية.

فالافتراض الذي تقوم عليه الوحدة التحليلية الجديدة ترى بأن المجتمع أصبح يتكون من عدة مجالات إجتماعية وهي متنوعة، والفرد هو في تفاعل مع هذه المجالات بتعددها فيصبح فرد متعدد التفاعلات والهويات وهو منتوج لها ومنتج لها على غير الاتجاهات السابقة التي ترى بأنه منتوج للبنية لا ناتج لها، وأن عملية الإنتاج هذه تكون من خلال عملية التفاعل والتي تنتج عنها عملية إنتاجه للمعاني والرموز التي إستدمجها من هذه المجالات أو مجالات أخرى، وأن هذه المجالات محكومة بنموذج ثقافي يظم رموز ومعاني وقيم ينتجها المتفاعلون وبها يتفاعلون ويعيدون إنتاجها لضمان إستمرارية هذه المجالات الاجتماعية فالوحدة التحليلية الجديدة تتمثل في وحدة المجالات الاجتماعية، إذا فما هو ملمح المجالات العمرانية المنتجة للعنف وما هي خصوصيتها؟ وماهي خصوصية المجالات الاجتماعية ونماذجها الثقافية التي تحكمها وتعمل على إنتاج العنف؟

و قبل تناولنا لموضوع العنف ميدانيا لابد لنا من عرض المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها المقاربة والتي تمثل الأسس العلمية التي تقوم عليها مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية وهي كالآتي:

4-مفهوم الهوية:

نجد أنه في علم الاجتماع قد انتقل في دراسته للهوية من وحدة التحليل الكلية إلى الفرد المتعدد، لأن الفرد المتعدد أصبح منتوج مجالات التفاعل المتعددة والمتنوعة وحتى المتناقضة فالانسجام في هذه الهوية يأتي من قدرة الفرد علي اختيار المعاني والتفاعلات التي تحقق له هذه الوحدة والانسجام في الذات (بن عيسى، 2013، ص9) فنجد **هربرت ميد** يولي

إهتماما كبيرا إلى التفاعل الاجتماعي في تكوين الهوية ، إن الذات عند ميد ليست مجرد كائن حي فردي بل إنها تنشأ من الخبرة الاجتماعية ومن هذا التواصل القائم علي الإيماءات وداخل الذات هناك عمليتان مختلفتان: الأنا وهي إجتماعية وتتضمن مواقف الآخرين، والأنا التي تتفاعل مع هذه المواقف باعتبارها الجزء الواعي من الذات وكلا الجزئين ضروري لتكوين الذات، بحيث لا يمكن لأي شخص أو هوية أن تتطور من مجموعة إجتماعية دون أن تتضمن مواقف المجموعة الاجتماعية أو المجتمع الذي ينتمي إليه، والتفاعل الاجتماعي هو الأساس الذي يخلق الناس على أساسه المعنى الاجتماعي وخاصتا المعني الذي يعطوه لأنفسهم فمفهوم **ميد** للذات يعتبر حواريا، لأنه يتم بناؤه في إطار التفاعل والحوار المستمر مع الآخرين إلا أنه في التصور النظري المتبنى **يري بن عيسي محمد المهدي** بأن الهوية هي:"المحصلة لمختلف المعاني التي يرسمها الفرد عن ذاته إنطلاقا من خبراته البيوغرافية واللحظية والتي ينطلق منها في إقامة علاقات تفاعلية مع الآخر على أنه ذات مختلفة عنه للقيام بأفعاله وبناء إستراتيجيته الخاصة ، ويرى بأن هذا سببه إنتقالنا من دراستنا للهوية من وحدة التحليل الكلية إلى الفرد المتعدد لأن الفرد المتعدد أصبح منتوج مجالات تفاعل متعددة ومتنوعة وبالتالي الانسجام في هذه الوحدة لا يأتي من خارج الفرد وخارج هويته بل يأتي من قدرة الفرد على إحتيار المعانى والتفاعلات التي تحقق له الوحدة وهذا الانسجام". (بن عيسي و بغدادى ، 2019، ص256)

5-المجال العمراني : يرى **بن عيسى محمد المهدى** بأن المجال العمراني هو:كل معطي جغرافي بكل مقوماته الطبيعية والاقتصادية ويتضمن المنتوج العمراني للتفاعلات التي تتم في المجالات الاجتماعية ثم يصبح بعد ذلك نتاجا لها **(بن عيسى محمد المهدي، 2013، ص8)**

يعتبر المجال العمراني من بين أهم المفاهيم الأساسية في تصور الهوية والمجالات الاجتماعية، وهو عبارة عن منتوج مادي، وهو منتوج شريحة معاصرة تتمثل في الدولة الحديثة التي تعمل على إنشاء المراكز الحضرية المثالية والقري والمدن الجديدة وتخطيطها وتنظيمها والتعمد في تشكيل مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية وهكذا يعتبر التحضر حتمية سياسية في ضوء متغير القوة والقرارات التي ترتكز إلى القانون الذي يعمل علي تأسيس التكوين الحضري للقرية أو المدينة، وتشكيل وتفسير النظام والبنية الاجتماعية والايكولوجية لها (بن أم هاني، 2020، ص119)، وأن المجال العمرانى يمكن تحديد ملمحه ميدانيا وفق المقاربة من خلال مؤشراته التي تم تحديدها موضوعيا، والتي من خلالها يمكننا أن نحدد خصوصيته والوصول إلى علاقة هذا الأخير بطريقة بناء المجالات الاجتماعية التي به وتتفاعل معه ومع غيره من المجالات إذا ما هو المجال الاجتماعي ؟

6-المجال الاجتماعي: من بين المفاهيم الأساسية لتصور الهوية المجالات الاجتماعية حيث عرفه **بن عيسى محمد المهدي:** بأنه الحقل الذي تتم فيه عملية التفاعل بين المعنى ومحيطه الاجتماعي والذي يمكن تحديده من خلال جملة من المؤشرات الميدانية للحكم على طبيعة هذا المجال الاجتماعي للوصول إلى طبيعة النموذج الثقافي الذي يحكمه **(**بن عيسى محمد المهدى،2013، ص8) **فبعد تحديدنا للمجال الاجتماعي يمكننا تحديد النموذج الثقافي الذي يحكمه فما هو النموذج الثقافي وفق المقاربة؟**

7-النموذج الثقافي: وهو من بين المفاهيم الرئيسية في تصور الهوية والمجالات الاجتماعية والذي يعرفه **بن عيسى محمد المهدي**:

بأنه مجمل التصورات و التمثلات التي يكونها الفرد عن ذاته وعن المجال أو المجالات التي يتفاعل معها سواء كانت إجتماعية أو عمرانية، ويضم كذلك مجمل الموارد والعوائق التي توجه أفعاله وتفاعلاته سواء بعلاقاته بالمحيط العمراني الذى يعيش فيه أو علاقاته بالمجالات التي يتفاعل معها ومنها تشكل لديه ولدى الآخرين الهوية الذاتية والجماعية التي يعمل على إنتاجها وإعادة إنتاجها سواء بوعي أو بدون وعي**(بن عيسي محمد المهدي، 2013، ص9)**، إذا بعد عرضنا لأهم المفاهيم

التي تقوم عليها تصور الهوية والمجالات الاجتماعية نريد أن نحدد من خلالها **ماهي طبيعة المجالات العمرانية والمجالات الاجتماعية التي بها والتي تعمل على إنتاج العنف وإعادة إنتاجه ؟**

8-منهجية الدراسة الميدانية:

من خلال عرضنا للأسس التي تقوم عليها المقاربة المتبناة في الدراسة، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بمدينة المسيلة والتي شملت تقسيم المجال العمراني إلي عدة مجالات عمرانية هي كالاتي:

المجال العمرانى رقم(1) المسمى بحي العرقوب، **المجال العمرانى رقم 2** المسمى بحي فيلا روز، **المجال العمرانى رقم 3** المسمى بحي إشبيليا، **المجال العمرانى رقم 4** المسمى بملعب الاخوة بوشليق بمقرة

وتحديد المجالات الاجتماعية التي بها، تم إختيار 20 مفردة مقسمة على أربعة مجالات عمرانية السابقة

بعد المقابلات الاستكشافية وتتبع المفردات الحاملة للظاهرة معتمدين على المعاينة القصدية، وقد تم تحديد أفراد العينة بعشرين مفردة مقسمة على خمسة مفردات في كل مجال عمراني أما تقنية جمع البيانات الميدانية فقد اعتمدنا على المقابلة المبنية مقسمة إلى عدة محاور مكنتنا من تحديد:

- تحديد طبيعة ملمح المجال التفاعلي للمفردات الحاملة للظاهرة، وطبيعة التفاعلات في المجالات الاجتماعية الاصلية وفي مجالات إجتماعية أخري

طبيعة التفاعلات العنيفة في كل مجال إجتماعي للمجالات العمرانية المعنية بالدراسة والكشف على طبيعة تشكل الهوية العنيفة في المجالات الاجتماعية المعنية بالدراسة

وللإجابة على هذه الإشكالية افترضنا أربع فرضيات بعد تحديدنا للمجالات العمرانية المعنية بالدراسة وهي كالآتي:

-المجال العمرانى الشبه حضري الذي به مجال إجتماعى تقليدى يعمل على إنتاج مظاهر العنف البينى

-المجال العمراني الحضري الذي به مجال إجتماعي يخضع لنموذجين ثقافيين متنازعين يؤدي إلى ظهور عنف سببه تنامي الهويات الفردية العنيفة

-طبيعة المجال العمراني الحضري الذي به مجال إجتماعي يحكمه عدة نماذج ثقافية تعمل على إنتاج مظاهر العنف الجماعي بين جماعات مختلفة تسعي كل منها إلى بسط الهيمنة والسيطرة والتبعية (خاوى ، 2025، ص212)

-المجال العمراني الظرفي الذي به مجال إجتماعي ظرفي يحكمه نموذج ثقافي ظرفي متعدد يعمل على إنتاج هويات فردية وجماعية تتصف بالعنف

و لكي نتحقق من صحة هذه الفروض لابد من دراستها ميدانيا من خلال كل مجال عمراني وقد جاءت المعالجة الميدانية كالآتي:

9-المجالات العمرانية والاجتماعية المنتجة للعنف: ملمح المجال العمراني والمجال الاجتماعي للمجال العمراني المسمى (بحي العرقوب) وخصوصيتهما:

9-1-ملمح المجال العمراني لحى العرقوب: يقع المجال العمراني المذكور في وسط مدينة المسيلة يحده شمالا حي الجعافرة أما غربا فيحده حي الكوش، أما شرقا فيحده واد القصب من أقصي الشمال إلي الجنوب من الناحية الشرقية، أما **مقوماته الطبيعية** فيتميز نقص الوعاء العقاري، ونقص الأراضي الفلاحية ، وتوفر واد القصب المرتبط بالسد الذي يمثل حدوده الشرقية طبيعة بنائه التي يطغي عليها الطابع القديم العريق، وبعض من البنايات الحديثة المنشأة ذاتيا، الطرق ضيقة يطغي عليها الطابع العريق في طريقة التبليط بالحجارة، الترميم غير متوفر، أما من ناحية توفر الخدمات الضرورية فنجد توفر التوصيل بالماء والكهرباء والانترنت، قنوات الصرف الصحي متوفرة، أما من ناحية المؤسسات توفر مسجدين ومدرسة ابتدائية، أما باقي المؤسسات فتتوفر في مجال عمراني آخر قريب أنشئت عليه لنقص الوعاء العقاري بالمجال العمراني رقم1 ، المؤسسات الأمنية غير متوفرة، المؤسسات الخدماتية غير متوفرة ولكنها متوفرة بمجال عمراني قريب من المجال العمرانى رقم 1،

المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة غير متوفرة، المحلات التجارية متوفرة ويطغى عليها الطابع العريق من حيث عرض السلع وبيعها، المقاهي متوفرة وتقتصر على الشعبية، مقاهى الانترنت غير متوفرة، المرافق الرياضية والثقافية غير متوفرة، مناطق ترفيهية غير متوفرة كحدائق، أو منطقة لألعاب الأطفال

9-2-خصوصية المجال العمراني رقم1: يتبين لنا من خلال تحديدنا للمؤشرات السابقة من خلال ملمحه بأنه يمكن فهمه من تأويلنا لها سوسيولوجيا وفق المقاربة كما يلي:

- **الافتقار لبعض المرافق الرياضية**: فتوفر المرافق الرياضية له دلالة سوسيولوجية في تأثير هذه الأخيرة على فكر وتفاعل الافراد وبناء معانى جديدة من خلال الرموز التي يضمها والتي قد تؤدى من خلال تفاعل الافراد مع هذه الرموز من إستدماج معانى رياضية فبتفاعلهم المستمر مع هذا المرفق الرياضي قد يؤدى إلى خلق معانى ورموز مشتركة قد تصبح مع شدة ومدة التفاعل إلى خصوصية ثقافية رياضية للأفراد وللمجال الاجتماعي الذى هو في صدد الأبناء بناء على عملية الجتمعة والدأتنة والفردنة التي تتم في المجال مما تؤدى إلى إنتاج نموذج ثقافي رياضي للمجال وللمجموعة التي تتفاعل ضمنه أي هوية جماعية رياضية وهوية فردية رياضية، **وافتقاره لها** قد يمهد لبناء معانى ورموز من خلال تفاعلات أخرى بها رموز ومعانى قد تتصف بالعنف من خلال تفاعلهم مع مجالات إجتماعية عنيفة أو يحكمها نموذج ثقافي عنيف
- **نقص التغطية الأمنية الكاملة والدائمة**: توفر التغطية الأمنية الكاملة والدائمة لكل مناطق المجال العمرانى يحمل معنى بتوفر الامن وسلامة الممتلكات والافراد والاعراض والقوانين واحترام النظام العام، وعدم القدرة على ممارسة بعض السلوكات المنحرفة، أو النشاطات غير الشرعية التي تتبادر لدى الافراد الذين يتفاعلون مع مجالات إجتماعية يحكمها نموذج ثقافي منحرف **فالافتقار لتغطية الأمنية الكاملة والدائمة** قد يمهد لبناء رموز ومعانى ترتبط بمناطق المجال العمرانى لضعف العملية الرقابية ذات الطابع الأمني على بعض الممارسات التي تنتهك الامن العام، أي تخلق بيئة مساعدة لظهور أفراد وجماعات وسلوكات منحرفة،

الافتقار للمرافق الثقافية: كالمسرح، ودار فنون، مؤسسات ثقافية ، فوجودها في محيط المجال العمرانى قد يساعد في بناء تفاعلات قائمة على معانى ورموز ثقافية مشتركة تساعد في بناء مجالات تفاعلية جديدة ذات خصوصية ثقافية أما إفتقاره لهذه المرافق قد يجعل الافراد مفرغين من جملة من الرموز والمعاني الثقافية ولهذا لا يتم إنتاجها وانتاج مجال إجتماعى ثقافى لغياب المرافق وما يضم من رموز ومعانى قد يستدمجها الافراد والجماعات في ذواتهم وتصبح من خلال عملية التفاعل القوية والطويلة من حيث الفترة الزمنية منتجة للمجال الاجتماعي الثقافي، ونموذج ثقافي وهويات فردية وجماعية ثقافية،

-**الافتقار للمرافق الاقتصادية** فهي منعدمة في محيطه، فتوفرها قد يعمل على توفر معانى جديدة لدى الافراد في الاندماج والتفاعل في إطار مجالات إجتماعية للعمل، أي خلق موضوعات خارجية على الافراد تساعد في بناء معانى عن العمل وتكوين الذات واندماجها في العملية الاقتصادية وتحقيق الذات ، **وكذلك بالنسبة للمرافق التعليمية** فتوفرها له دلالة سوسيولوجية في تفاعل الافراد معها وبناء معانى جديدة حول الرفع من المستوى العلمي وخلق مجالات تفاعلية جديدة يمكن أن تساهم في إنتاج أفراد ذوى خصوصية ثقافية تعليمية متنوعة ، **أما إفتقارها لها** يعكس طبيعة المعانى التي يستدمجها الافراد من غيابها أو نقصها ،

-**توفر المناطق الخالية والمعتمة على محيط المجال العمرانى** قد يوفر أماكن تفتقر للأمن والرقابة مما تساعد على ممارسات تتصف بالانحراف لغياب القواعد والضبط الأمني الذي يمنعها وهذا ما يمكن مشاهدته على طول الوادى الذي يحيط بالمجال العمرانى، والذي من خلاله لم نلتمس مظاهر لإنتاج رموز تعبر عن المعاني التي يحملها الافراد في ذواتهم ربما لنقص الوعاء العقاري، أو لاندماج الافراد في مجالات عمرانية أخرى كإنشاء ملاعب على أرض واسعة واستخدام بعض الاشكال لتعبير عن ملعب لممارسة رياضة كرة القدم أو غيرها

- **طبيعة الطرقات**: فضيقها وطريقة بنائها تجعل من عملية المرور عبرها تتميز بالصعوبة خاصتا للمركبات مما يؤثر على طبيعة التفاعلات بين الافراد وعدم توفر الراحة المرورية، مما قد يخلق معاني ورموز حول طبيعتها تتصف بالتفاعل العنيف بين الافراد

9-3_ملمح المجال الاجتماعي:

-علاقة السكان بالمجال العمراني هي علاقات أولية، **أصل السكان** أما أصل السكان فهم من أصل إجتماعي واحد متجانس، **العادات والتقاليد** القيم والعادات والتقاليد متماثلة والقيم الثقافية والدينية، **طبيعة النشاط الاقتصادي** يطغى على المجال النشاط التجاري الحر ذو الشكل شعبي والبسيط، **العلاقات الاجتماعية** العلاقات الاجتماعية قائمة على الرابط الدموي وعلى الجيرة في بعض الحالات، **شكل الاسرة** شكل الاسرة الغالب على المجال الاجتماعى هو الاسرة النووية

9-4-خصوصية المجال الاجتماعي: يجب الإشارة إلى أن خصوصية المجال الاجتماعي لا يمكن تحديدها من ملمح المجال الاجتماعي ولكن من خلال المعطيات الميدانية التي تم جمعها من المفردات الحاملة للظاهرة من خلال الوقوف على طبيعة التفاعلات للمفردات داخل المجالات الاجتماعية في المجال العمرانى، فقد تبين لنا بأن علاقة المفردات بالمجال العمرانى هي علاقات ثانوية رغم أنه ظاهريا تبدو أولية ، وكذلك بالنسبة لمؤشر الأصل الاجتماعى رغم أنهم من أصل إجتماعى واحد ولكن طبيعة العلاقات الاجتماعية لا تقوم على رابط الدموي فهي تشهد عملية إنهيار لطبيعة التفاعلات بين أفراده التي يسود فيها النزاع والتوتر والصراع ذات البعد المادي والاجتماعي، وعدم التوافق في بعض الممارسات الجوارية ،غياب النشاط الاقتصادى الدائم ونقص المؤسسات الاقتصادية جعلت المجال الاجتماعى غير قادر على التحكم في مفرداته وفقد سيطرته وسلطته، وهذا ما عبر عنه المفردات بغياب العلاقات العمودية والاقتصار على الافقية، إضافتا إنتشار السلطة الفردية ، الاغتراب للمجالات التفاعلية في محيط المجال العمرانى كجماعات الرفاق، وأصحاب الاهتمامات المشتركة، أو جماعات ترفيهية ، أو التفاعل مع مجالات إجتماعية إفتراضية فمن خلال خصوصية المجال الاجتماعى الذى يشهد خللا من عدة جوانب كضعف المجال الاجتماعى الأصلي ونموذجه الثقافي، أدى إلى إنتشار أفراد متعددى التفاعلات في مجالات إجتماعية أخرى ، ضعف المستوى التعليمى لدى المفردات قد يعمل على عدم وجود معانى ورموز جديدة ذات بعد علمي تعمل على بناء معنى ورمز يتوقف على ما هو متوفر أمام تفاعلات الافراد كانتشار جماعة الرفاق، أو جماعات للترفيه

و نجد أنه من خلال ما سبق من خصوصية للمجال العمرانى رقم 1 الذى من خلال تصور الهوية المجالات الاجتماعية التي نرى من خلالها ، أن ملمح المجال العمرانى من خلال تحديده وتوصيفه بطريقة موضوعية وبعد القراءة التأويلية للمجال العمرانى وقراءة تأويلية لمؤشرات المجال الاجتماعى نؤكد بأن خصوصية المجال العمرانى تؤثر في طريقة بناء المجالات الاجتماعية وخصوصيتها فالمقومات العمرانية تعبر عن رموز لها معانى والافراد يتفاعلون مع هذه المقومات ويفهمونها من خلال الرموز والمعانى التي تستدمجها في كيانها، فهذا التفاعل ينتج معانى ورموز مشتركة بين أفراد في مجال إجتماعى معين مما يعمل على خلق مجال إجتماعى جديد بمعانى ورموز مشتركة من خلال عملية التفاعل والتي تؤدى إلى إنتاج خصوصية ثقافية وإنتاج ثقافة معينة تعبر عن طبيعة هذه الموضوعات الموجودة خارجا مما تنتج هوية جماعية ومجالية وفردية ، أما في المجال العمرانى المعنى بالدراسة فافتقاره لبعض المقومات العمرانية، والثقافية والتعليمية والرياضية والترفيهية والاقتصادية قد عمل على إنتاج معانى ورموز مشتركة بين الافراد فى مجالهم الاجتماعى تفتقر للمعاني التي تحملها هذه المرافق والخدمات داخل المجال العمرانى، مما جعلتهم يتفاعلون تلقائيا مع شبه جماعات أو جماعات رفاق، أو غيرها من أشباه الجماعات والتي تمتاز بخصوصية ثقافية تميزها عن غيرها من المجالات وهى الخصوصية الثقافية العنيفة وأن طريقة الكشف علميا تتحدد وفق الكشف عن ملمح المجال التفاعلي وطبيعته من خلال تحديد درجة قوة وشدة التفاعل والمدة الزمنية التي يقضيها الافراد في تفاعلهم معه هل هي قصيرة أم طويلة

9-5 _ الكشف عن ملمح المجال التفاعلي وطبيعته: أي هل هذا التفاعل يسوده التوافق والانسجام والتكامل، أم مظاهر الاختلاف، والنزاع، والصراعات العنيفة، وشدة التفاعل هل هو قوى أم ضعيف، ومدته الزمنية هل هي طويلة أم قصيرة، وعدد أفراده

يعرف بن عيسى محمد المهدى ملمح المجال الاجتماعي بأنه العوامل والمؤشرات المجردة التي تعمل على إنتاج وإعادة إنتاج المجال (بن عيسى م.، 2017) ويحدد مؤشرات ملمح المجال الاجتماعي التي تدل عليه وهي:

-عدد الافراد المتفاعلين: والتي يمكننا من خلاله تحديد حجم الجماعة ونوعها، و**طبيعة الأفعال والتفاعلات:** وقد تضم ما يلي: الصراع، النزاع، الانسجام، الاندماج، و**الانتماء للمجال:** قد تكون: ظرفي، دائم، متقطع، **شدة ومدة التفاعل**: هل هو قوى، وطويل المدة، أم هو قصير، وضعيف

ومن خلال ما سبق من عرضنا لملمح المجال العمرانى، وملمح المجال الاجتماعى وتحديد خصوصية المجال العمرانى من خلال القراءة التأويلية لكل منهما وإشارتنا إلى أن خصوصية المجال العمرانى لها تأثير على بناء المجال الاجتماعى وخصوصيته وخصوصية أفراده وكيف يتم إنتاج المجالات الاجتماعية العنيفة كل هذه المظاهر أدت إلى إنتاج مظاهر الذات أو الهوية العائمة للعنف التي **أشار لها ميشال ويفيوركا** لدى مختلف المفردات الحاملة للظاهرة، فنجد أن المفردات تعانى من مظهر فقدان المعنى، والذي يتجلى في فقدان المرجعية أو إنهيارها وتفككها ، حيث يرى أن الذات العائمة أو الهوية العائمة تنشأ عندما لا تكون هناك هوية جماعية أو يتم تقويضها، ففقدان المعنى يؤدى إلي فقدان القدرة على الفعل الاجتماعي، فعندما يشعر الفرد أو الجماعة أنه لا يوجد من يسمعهم ولا توجد قنوات للحوار يتحول العنف إلى شكل من أشكال التعبير، بمعنى آخر فإن الفرد أو الجماعة يتصرف بناء على فهمه لنفسه ومكانته في المجتمع فإذا شعر بأنه مستبعد أو مهمش قد يتخذ هذا الفعل الاجتماعي شكلا من أشكال العنف حيث حددها بأنها:

هوية تتصف بالعنف حيث يتوافق العنف مع هذه الهوية في فقدان المعنى، فهي تنشأ من شعور حاد من الظلم أو عدم الاعتراف مما يزيد من ضيقها وغضبها، ويحولها إلى العنف عندما يحدث مؤشر عن إلغائها أو عدم الاعتراف والتجاهل، أو إسكاتها وما يعمل على إنتاجها نجد التمييز الاجتماعي، أو العرقي، أو وحشية الأنظمة الأمنية، أو أوجه القصور في النظام القضائى، أو إنهيار وفقدان المرجعية التي تضمن لهم الاستمرارية (Michel , w. 2009 p150)

أما في تصور الهوية والمجالات الاجتماعية نرى بأن وجود هوية عنيفة يستلزم وجود خصوصية ثقافية عنيفة، ووجود الخصوصية الثقافية يستلزم وجود ثقافة عنيفة ، ووجود ثقافة عنيفة يستلزم وجود معانى ورموز تحمل دلالات عنيفة مشتركة ، ووجود معانى مشتركة يستلزم وجود تفاعل، ووجود تفاعل يستلزم وجود جماعة عنيفة أو تتصف بالعنف ، إذا من هذا كله يمكننا تحديد المجال الاجتماعي وهويته العنيفة من خلال وجود جماعة من فردين فأكثر، وجود التفاعل ينتج لنا معانى مشتركة عنيفة، هذه المعاني تنتج لنا خصوصية ثقافية عنيفة، والخصوصية الثقافية تنتج لنا ثقافة عنيفة والثقافة تنتج لنا هوية جماعية وفردية عنيفة ويمكننا تحديد المجال الاجتماعي العنيف و هويته وهوية أفراده من خلال المؤشرات التي تحدد لنا الهوية العنيفة من خلال تحديد هوية المجال الاجتماعى وهى:

-تحديد الهوية العنيفة: ويمكن تحديدها علميا من خلال تحديد هوية المجال الاجتماعي التفاعلي للمفردات ولتحديدها لابد من العبور على عدة مؤشرات وهي كما يلي:

الهدف: ويتكون من:

-أهداف المجال: ويعنى تحديد الاهداف التي يعمل المجال الاجتماعي على تحقيقها: هل هو هدف ديني، رياضي، ترفيهى، طبي، سياسي، إجتماعى اقتصادي (ولقد توصلنا إلى أن أهداف المجال ترفيهى، اقتصادي، إجتماعى)

-أهداف الافراد: وذلك لتحديد ومعرفة هدف تواجد الافراد داخل المجال الاجتماعي (ترفيهى، اقتصادي، إجتماعى)

-تحديد طبيعة العلاقة بين أهداف المجال الاجتماع وأهداف الافراد: أي هل هناك تكامل وتطابق أم تصادم واختلال

-وسائل المجال: أي الكشف على الوسائل المجال الاجتماعي على بالتواصل مع الافراد **(التواصل المباشر وغير المباشر، توفر وسائل الترفيه، وروح الانتماء، الاهتمامات المشتركة،)**

قوام التفاعل: وقد يكون التفاعل القائم: بين الافراد أفقي، عمودي والذي له دلالة سوسيولوجية حول السلطة وطبيعتها وطبيعة هوية المفردة **(توفر التفاعل الأفقي والعمودي)** (بن عيسى م.، 2017)

نجد أنه من خلال ما سبق تبين لنا طبيعة المجال الاجتماعي للمفردات والذي تم تتبعه من خلال الكشف عن ملمح المجال العمرانى والاجتماعي وخصوصيتهما وكيفية تأثير خصوصية المجال العمرانى على خصوصية المجال الاجتماعى وفهمه من خلال فهم طبيعة التفاعلات في مجالاتهم التفاعلية سواء كان بالنسبة لمجالهم الاجتماعى الأصلي، أو مجالاتهم التفاعلية الجديدة ، ومن خلال فهم وتأويل وتفسير المعطيات الميدانية تبين لنا **خاصية الانسحاب** والتي تتمثل لدى جل المفردات تقريبا هذا **الانسحاب** عن مجالهم الاجتماعي الأصلي من خلال الوقوف على شدة ومدة التفاعل التي تتميز بالضعف والفترة الزمنية القليلة وأن عملياتهم التفاعلية تتميز بصفة عدم التوافق والانسجام ، إضافتا إلى أنه لا يقوم أساس التفاعل بينهم على بناء وإعادة بناء المعانى والرموز المشتركة في المجال بل قد وقفنا على مظاهر ضعف التفاعل، التفاعلات المتوترة، تفاعلات يطغي عليها الصراع والنزاع وعدم التوافق مما أدى إلى ضعف ميكانيزمات قيام المجال الاجتماعى وضعف نموذجه الثقافي، لأن المعانى والرموز لا يعاد إنتاجها ولا يتم توزيعها ولا إستهلاكها بالنسبة للمفردات داخل مجالاتها الاجتماعية الاصلية مما جعله في حالة تدهور لتدهور نموذجه الثقافي لعدم سيرورة عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للرموز والمعانى التي تضمن له سيرورته الطبيعية، و إنتاج هويته الجماعية والفردية التي تتميز بخصوصية ثقافية تعبر عن هوية المجال الذى تتفاعل معه وهى مندمجة فيه من خلال المستويات المحددة في كل مجال بناء على عامل السلطة كل هذه المظاهر جعلت المفردات تعيش ضمن هذا المجال بحالة هوية لا متزنة إجتماعيا فاقدة لهوية سليمة مما دفع بها إلى الاندماج التفاعلي في مجالات إجتماعية أخرى من خلال عملية الانسحاب من نموذج الثقافي للمجال الأصلي والاندماج في مجالات إجتماعية أخرى تتصف بالعنف وقد تمت عملية الاندماج من **خلال سيرورة عملية الجتمعة والدأتنة والفردنة في المجال** (بن عيسى و حمادي، من أجل سوسيولوجية التقاعد، 2013، ص 365-382) ويمكن تحديدها ميدانيا وهى مجالات إجتماعية ذات نموذج ثقافي عنيف وهى مجالات إجتماعية لشبه الجماعات التي تنشأ تلقائيا وهي تظهر عندما تشيع مظاهر الفوضى الاجتماعية كتراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية أي فتح الباب لظهور شبه الجماعات أو المجموعات ذات الحركة الدائرية وهي قريبة من الحشد: والتي تكون فيها المجموعة تنشط في مختلف مجالات اللعب والترفيه، كتبادل الأحاديث، والتدافع ، الرقص، الألعاب النموذجية كالقتال وتميز أنشطتها العنف بمختلف أشكاله، إن الشكل الأكثر بدائية للسلوك الجماعي حسب "Frederic Thasher" في جماعة الطقوس هو التحفيز المتبادل بين أفراد الجماعة ودرجة الاستجابة بين أفرادها كالنشاط الحر ، والحركة الحرة غير المقيدة بمرجعية محددة، ومختلف المهرجانات للحديث والمغامرة والسهر، وجلسات من البذاءة، وشرب الخمر ، وقد يأخذ طابع الاحتفال المشترك كالقمار وشرب الخمر والتدخين و غيرها من السلوكات المنحرفة، وفي هذا النوع من السلوك تظهر العصابة من خلال تطور الحماسة بين أعضائها، وتنمو روحها الجماعية، إلا أنها إذا كانت أنشطتها تقتصر على هذا الشكل من نمط السلوك فستضل فقط مجموعة طقوس ، وأن خاصيتها المميزة التي تميزها على باقي المجموعات الرسمية هي أصلها العفوي وغير المخطط له ، وحسب تحليلنا للمعطيات الميدانية يتبين لنا بأن جماعة الطقوس في تطور وقد تصل إلى أن تصبح عصابة. (THASHER, 1927, p52)

فهذه المجالات الاجتماعية التي تتصف بالعنف لها خصوصيتها:

نشأتها: تنشأ تلقائيا وهي عفوية في بدايتها

التفاعل: يكون شديد وقوى وفترة زمنية طويلة

الرموز والمعانى: تتميز ببعض الممارسات المنحرفة كاللعب، الضحك، الاستهزاء، الكسب غير المشروع، السرقة، الترفيه النفسي

تفتقد للتنظيم والهيكلة

-**تحكمها الاهتمامات المشتركة والأوضاع المتشابهة**، الولاء للجماعة وقيمها المنتجة واستهلاكها لضمان ديمومتها مما تؤدى إلى إنتاج ثقافة جماعية عنيفة تحكم أفرادها الذين يحملون الهوية الفردية العنيفة

ومن خلال ما سبق وما تم جمعه من معطيات ميدانية فقد تم تحديد طبيعة المجالات الاجتماعية وهويتها العنيفة وطبيعة الهوية العنيفة لدى الافراد بناء على مبدأ الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك وطبيعة النموذج الثقافي الذي يحكمها، فقد وجدنا أربع هويات مستهلكة للمعاني والرموز العنيفة، ومفردة منتجة للرموز والمعاني العنيفة في المجال العمرانى رقم1

نجد أنه من خلال تحديدنا الموضوعي لملمح المجال العمرانى وتحديدنا لخصوصيته قد وجدنا بأن المجال العمرانى المسمى بحي العرقوب لافتقاره لبعض المقومات العمرانية: كالمرافق الرياضية، المرافق الثقافية، عدم تنوع المرافق التعليمية، ضيق الطرقات، طبيعته الانغلاقية على باقي المناطق العمرانية، الافتقار للتغطية الأمنية الدائمة، قد أثر في بناء مجالات إجتماعية تتصف بالعنف وتحكمها نماذج ثقافية ذات رموز ومعانى وممارسات عنيفة ، أنتجت لنا هويات جماعية وفردية عنيفة إلا أننا لاحظنا إنتاج مجالات إجتماعية لشبه الجماعات ومفردات ذات هوية عنيفة أربع مفردات ذات هوية مستهلكة للعنف، وهوية منتجة للعنف

-الفرضية الجزئية الثانية: **المجال العمراني الحضري الذي به مجال إجتماعي يخضع لنموذجين ثقافيين متنازعين يؤدي إلى ظهور عنف سببه تنامي الهويات الفردية العنيفة**

و لكي نقوم بتحقق من هذه الفرضية لابد لنا من تحديد طبيعة المجال العمراني رقم2 والكشف عن طبيعة النموذج الثقافي الذي يحكم المجال الاجتماعي من خلال الوقوف على مؤشرات المجال الاجتماعي بالمجال العمراني رقم2

10-ملمح المجال العمراني رقم2 المسمى بحي فيلا روز

يقع المجال العمراني رقم 2 في وسط مدينة المسيلة يحده غربا المنطقة التجارية بن طبي ، أما شمالا فيحده حي النصر، أما جنوبا فيحده ، أما جنوبا فيحده الحي الإداري من مديرية الامن الوطني، والمجلس القضائي، والمجلس الولائى لولاية المسيلة، ، **أما المعطيات الجغرافية** فتتدرج ضمنها ، وعاء عقاري مستنفذ، عدم توفر الأراضي الفلاحية ، إنعدام الوديان أو السهول أو التلال، أما مقوماته العمرانية : من طبيعة البناء التي يطغي عليها الطابع الحديث المنشأ ذاتيا، توفر توزيع وتبليط الطرقات، شبكة توصيل المياه والغاز والكهرباء متوفرة، الانترنت متوفرة، أما المرافق فتقتصر علي **المرافق التربوية:** التعليم الابتدائي والمتوسط، المساجد متوفرة في أحياء قريبة، **المرافق الخدماتية** غير متوفرة في محيط المجال العمراني، **المرافق الأمنية** متوفرة في محيط مجال عمراني قريب، المرافق الخدماتية: توفر المحلات التجارية بمختلف أشكالها، ،المؤسسات الاقتصادية العمومية غير متوفرة، المراكز الصحية العمومية غير متوفرة، المراكز الصحية الخاصة متوفرة، المراكز الثقافية غير متوفرة، المراكز الرياضية غير متوفرة، الأماكن الترفيهية غير متوفرة

10-1-خصوصية المجال العمرانى رقم 2: إن من خلال ملمح المجال العمرانى للمجال العمرانى رقم 2 تبين لنا أنه يفتقر لبعض المقومات العمرانية منها عدم توفر المؤسسات الاقتصادية قد يعمل على بناء معانى ورموز لدى الافراد لتفاعلهم مع أفكار أفراد وجماعات تحمل معانى غير صحية حول هذا المقوم، كذلك عدم توفر المجال على بعض المقومات الثقافية قد تجعل الافراد بعدم تفاعلهم مع هذا المقوم إلى بناء معانى ورموز ثقافية خاصة بتفاعلهم مع أفراد آخرين أي إفتقارهم لنقص التفاعل مع هذه المؤسسة إلى معانى ورموز ذات بعد ثقافى قد تساعدهم في بناء هوياتهم، كذلك ضعف الرقابة الأمنية قد تؤدى إلى بناء معانى ورموز لدى أفراد أو جماعات لممارسة كسر الضوابط والقواعد العامة لعدم إستدماج حضور الرقابة الأمنية وحفظ النظام العام، ونجد كذلك الافتقار لبعض المؤسسات التعليمية قد يساعد في عدم بناء معانى ورموز لدى الافراد

التي يمكنها من خلق مجال إجتماعى تعليمى تربوى إذا فخصوصية المجال العمرانى نرى بأنها من أهم العوامل التي تؤثر في بناء المجال الاجتماعى للأفراد والجماعات حسب تصورنا

10-2-ملمح المجال الاجتماعى: علاقة السكان بالمجال العمرانى: هي تتراوح بين الأولية والثانوية، أما أصل السكان فهو متعدد، أما العادات والتقاليد فهي متماثلة عند بعض أفراده أما غالبيتهم، أما طبيعة النشاط الاقتصادي فهو تجاري، أما **طبيعة العلاقات الاجتماعية** فهي مختلفة وتميل إلى الذاتية، شكل الاسرة نووي، أما **الرابط الذي يحكم العلاقات الاجتماعية** فهو مقوم عمراني أما طبيعة السلطة فتسود بين أفراده السلطة الذاتية

فنجد أنه من خلال خصوصية المجال العمرانى وخصوصية المجال الاجتماعى أنتج لنا مفردات ومجالات إجتماعية ومفردات ذات خصوصية معينة وهذه الخصوصية تمتاز بما يلي:

كل هذه المظاهر أدت إلى إنتاج مظاهر للذات أو الهوية العائمة التي أشار لها **ميشال ويفيوركا** (Michel Wiviorka) والتي يعانى أفرادها من نقص في المعنى وحضور مبدأ عدم الاعتراف، والتمييز الاجتماعي والجهوى أدى إلى إنتشار مظاهر للعنف الذى يرتبط بالذات العائمة التي تم تناولها سابقا، وظهور مظاهر لهوية ثانية تسمى الذات أو الهوية المفرطة ومن مؤشراتها أن طبيعة المجال العمرانى يفتقر لبعض المؤسسات التي تساعد الافراد في بناء ذواتهم اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، تهالك وتدهور المرجعية التي تمكنهم من بناء هويات سليمة تدهور المجال الاجتماعي ونموذجه الثقافي الأصلي، والاغتراب لمجالات إجتماعية تحكمها شبه الجماعات التي يعتبر ظهوره كمؤشر لشيوع مظاهر الفوضى الاجتماعية وتراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها الاجتماعي، وفى بناء هويات سليمة تعمل على إعادة إنتاج الممارسات والافعال والرموز التي تضمن استمراريته مما أدى إلى إنتاج هويات أو ذوات مفرطة منتجة للعنف، وفى تصور الهوية والمجالات الاجتماعية ومن خلال الخطوات السابقة في المجال العمرانى رقم 1 تم تحديد المجالات الاجتماعية وهوياتها العنيفة وتم تحديد طبيعة الهويات العنيفة للمفردات ونرى بأن خصوصية المجال العمرانى أثرت في آلية بناء المجالات الاجتماعية التفاعلية التي تحكم تفاعلات الافراد والجماعات في المجال الاجتماعي

-والهوية المفرطة أو الذات المفرطة هي: عبارة عن هوية تعاني من إفراط وفقدان للمعنى، تتجسد طاعتها لقانون الجماعة أو القائد، والمبادئ المنبثقة عن ذلك وهي ليست مطروحة للنقاش، فهي تعاني من كل من الافراط وفقدان المعنى ففي بدايتها يتسيطر على الحياة التي اختارتها ونفرت منها، فالتقليل من هذه الهوية يؤدى إلى التدمير الذاتي، والافراط في هذه الهوية يأخذ إتجاهات أخرى مختلفة تؤدى إلى أعمال العنف

(Michel , W. 2009,p151

ونجد أنه فى تصور الهوية والمجالات الاجتماعية تم تحديد المجالات الاجتماعية وهوياتها العنيفة وتم تحديد طبيعة الهويات العنيفة للمفردات ونرى بأن خصوصية المجال العمرانى أثرت في آلية بناء المجالات الاجتماعية التفاعلية التي تحكم تفاعلات الافراد والجماعات تحديد المجالات الاجتماعية وهوياتها العنيفة وتم تحديد طبيعة الهويات العنيفة للمفردات ومن خلال تحديد طبيعة المجال العمرانى والمجالات الاجتماعية التي يضمها والتي كانت متعددة ومختلفة من حيث الأصل الاجتماعي، واللا تجانس من حيث العادات والتقاليد ، وضعف المجال الاجتماعي الأصلي ونموذجه الثقافي في كل مجال ، أدى إلى إنسحاب الافراد من مجالهم الاجتماعي الأصلي وعدم إعادة إنتاج الرموز والمعانى التي يقوم عليها نموذجهم الثقافي مما أدى إلى تدهوره والتفاعل في مجالات إجتماعية مغايرة والاندماج فيها وهى مجالات إجتماعية ذات هويات عنيفة ، وهى متعددة أي جماعات طقوس وقد لمسنا عدة هويات عنيفة خاضعة لحتمية شبه الجماعة ، إلا أنه من الملاحظ أن جماعة الطقوس لم تتطور لتصبح عصابة، إلا أنها حسب تحليلنا في تطور

الفرضية الجزئية الثالثة والتي نصت على:

طبيعة المجال العمراني الحضري الذي به مجال إجتماعي يحكمه عدة نماذج ثقافية تعمل على إنتاج مظاهر العنف الجماعي بين جماعات مختلفة تسعي كل منها إلى بسط الهيمنة والسيطرة والتبعية

11-ملمح المجال العمراني رقم3 المسمى بحي إشبيليا القديمة:

يقع المجال العمراني رقم 3 في أقصي الغرب من مدينة المسيلة يحده غربا حي 151 مسكن بإشبيليا، أما شمالا فيحده حي 138 مسكن بإشبيليا، أما جنوبا فيحده وعاء عقاري بدون إستغلال، أما شرقا فنجده جامعة المسيلة، أما المعطيات الجغرافية فتندرج ضمنها مساحة جغرافية مخصصة للسكنات الاجتماعية، ووعاء عقاري غير مستغل، عدم توفر الأراضي الفلاحية ، إنعدام الوديان أو السهول أو التلال، **أما مقوماته العمرانية :** من طبيعة البناء التي يطغي عليها الطابع الحديث المنشأ في إطار السياسة التنموية للدولة والتي تترجم في السكنات الاجتماعية، الخدمات الضرورية تمثلت في: توزيع وتبليط الطرقات، شبكة توصيل المياه والغاز والكهرباء متوفرة، أما المرافق فتقتصر علي المرافق التربوية كمؤسسة التعليم الابتدائي والمتوسط، المساجد متوفرة، االمرافق الخدماتية غير متوفرة داخل المجال العمراني، الفروع الأمنية غير متوفرة داخل المجال العمرانى فهى على محيطه ، **المرافق الاقتصادية** العامة والخاصة غير متوفرة، **المرافق الرياضية والثقافية والترفيهية غير متوفرة**، مؤسسات التكوين غير متوفرة **الانغلاق على باقي المجالات العمرانية** مما يصعب عملية الرقابة الأمنية، موقعه في حدود المجال العمرانى لمدينة المسيلة، طبيعة البناء للمجال العمرانى سكنات إجتماعية، الافرع الصحية غير متوفرة ، **المرافق الخدماتية تقتصر على**: المحلات التجارية متوفرة

11-1-خصوصية المجال العمرانى: يتبين من خلال خصوصية المجال العمرانى رقم 3 والتي تتمثل في طبيعته الانغلاقية عن باقى المجالات العمرانية، مما تكشف عن طبيعة التفاعلات للأفراد والجماعات مع باقى المجالات العمرانية ومركز المدينة وما يضمه من مرافق قد تعكس لنا نوعيتها وطبيعتها من حيث التفاعلات، وطبيعة الرموز والمعانى التي يحملها الافراد حول هذه الموضوعات الموجودة خارج الافراد والتي تثرى مكامنهم من حيث الرموز وما تحمله من رموز وطريقة بناء المجالات الاجتماعية لأفراده وطبيعة التفاعلات التي يمكن أن تحملها، إضافتا إلى طبيعة السكنات الاجتماعية وما تحمله من معانى لدى الافراد هذه كلها دلالات سوسيولوجية قد تؤثر في طريقة بناء التفاعلات والرموز المشتركة والمجالات الاجتماعية التي يضمها المجال العمرانى والتي يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها

11-2-ملمح المجال الاجتماعي للمجال العمرانى رقم 3 وقد تم تحديده بناء على مؤشرات المجال الاجتماعى كآلاتي:
علاقة السكان بالمجال العمراني بناء على الملاحظة والبيانات الميدانية تبين لنا بأنها علاقات ثانوية، أصل السكان أصل السكان من أصول متعددة، الرابط الذي يقوم عليه الروابط الاجتماعية روابط عمرانية جوارية، الرابط الذي يحكم العلاقات الاجتماعية هو مقوم عمراني، العادات والتقاليد مختلفة ومتماثلة في بعض التفاصيل، طبيعة الاسر تقوم على الاسر النووية، طبيعة النشاط الاقتصادي غير واضح المعالم ومتعدد بين الحرفى، والتجارى وفى إطار الوظيف العمومي، السلطة: ذاتية

بناء على تأويلنا لخصوصية المجال العمرانى والمجالات الاجتماعية التي يضمها قد أنتج لنا مفردات ومجالات ذات هوية جماعية وفردية عنيفة يشيع بينهم الانفصال الشبه التام في تفاعلهم مع مجالهم الاجتماعي الأصلي، وباقي المجالات الاجتماعية الموجودة في المجال العمراني وقد لاحظنا شيوع مظاهر العنف الجماعي بين الأفراد في المجال العمراني أو بين جماعات مختلفة ، وأن الأفراد في المجال العمراني ليسوا من أصل إجتماعي واحد ، إضافتا إلي انعدام النشاط الاقتصادي الواضح لدي المفردات فالمفردات تتفاعل ضمن شبه جماعات تمتاز بممارسة بعض السلوكات التي تسعي من خلالها لتحقيق عائد مادي ، منها بيع المخدرات والسرقة والاعتداء علي الممتلكات العامة والسعي للسيطرة علي مناطق معينة في المجال العمراني وأن هذا الصراع هو بين جماعات مختلفة يمكن أن تسمي عصابات ، وتظهر هذه الاشكال من شبه الجماعات عند شيوع مظاهر الفوضى الاجتماعية وتراجع النموذج الثقافي الأصلي في السيطرة علي أفراده من خلال المعتقدات والقيم التي توجه سلوكهم التفاعلي في تفاعلهم مع مجالات إجتماعية أخري فقد لاحظنا بعض مظاهر القتال الجماعي بهدف بسط السيطرة والهيمنة علي بعض مناطقه لممارسة بعض الأنشطة المنحرفة كالسرقة وبيع المخدرات من أجل تحقيق الربح المادي والملاحظ

أن طبيعة المجال العمراني مغلق وبعيد عن مركز المدينة ويفتقر للتغطية الأمنية وكل مقومات الحداثة من حيث الخدمات العمومية والاقتصادية والثقافية وغيرها فالعصابة تمثل نظاما إجتماعيا وفطريا ،

وقد أشار فردريك تراشر (Frederic Thasher**) إلى أن:**

العصابة هي مجموعة خلاليه تشكلت بشكل عفوي، ثم اندمجت من خلال مبدأ الصراع العنيف الذي سقل وحدتها وتتميز: بالتواصل المباشر، والحركة عبر الفضاء كوحدة، والصراع مع مجموعات أخري ويكون حادا وعنيفا، وكنتيجة لطبيعة هذا السلوك الجماعي تتطور لديها تقاليد خاصة وتتعزز البنية الداخلية وتزيد روح العمل الجماعي ، والتضامن والروح المعنوية والوعي الجماعي وأهمية الصراعات العنيفة كموجه وضامن لاستمراريتها، فهي تميل إلي الخضوع لنوع من التطور الطبيعي من مجموعة منتشرة منظمة بشكل فضفاض إلي وحدة صلبة التي تمثل العصابة الناضجة وفي كثير من الأحيان تصبح نوعا متخصصا منحرفا مثل العصابات الاجرامية (frederic m, 1927)

كل هذه المظاهر أدت إلى **إنتاج الذات أو الهوية المفرطة للعنف** والتي أشار لها **ميشال وى فيوركا** والتي تظهر عندما يعاني أفرادها من مظاهر فقدان والافراط في المعنى باغترابهم لشبه الجماعات التي يتضمنها المجال العمرانى وتراجع المجال الاجتماعي الأصلي ونموذجه الثقافي إضافتا إلى طبيعة المجال العمراني الذي يتميز بالانغلاق، وافتقاره للمؤسسات التي تمكن من إدماج الافراد في نموذج ثقافي حضاري مثالى، إضافتا إلى تعدد المجالات الاجتماعية داخل المجال العمرانى والاختلاف في الأصل الاجتماعي أدى إلى إنتشار مظاهر التوتر والصراع بين الافراد ومنها العنف الجماعى، ونلاحظ كذلك ظهور هويات أخري للعنف وهي (Michel m , 2009,p151**)**

-الذات المضادة أو الهوية المضادة: وهي تمثل جانب غريب وغير مألوف من الفردانية، وهي حالة من الانفصال عن المبادئ الإنسانية، حيث يتم التعامل مع الآخرين أي الضحايا كأشياء، أو كائنات أدنى تمارس عليهم سلطة مطلقة بهدف تحقيق المتعة كالاغتصاب والقتل، وقد كانت هذه الهوية تمثل مفردتين في المجال العمراني المعنى بالدراسة , Michel m **(**2009,p153)

أما في تصور الهوية والمجالات الاجتماعية بناء على خصوصية المجال العمرانى الذى نرى بأنه يؤثر في كيفية بناء المجالات الاجتماعية التي تمتاز بخصوصية معينة منها العنف تم تحديد هوية المجالات الاجتماعية العنيفة، وطبيعة الهويات العنيفة التي يضمها ومن خلال الملاحظة والمقابلة تبين لنا بأن المجال العمرانى الحديث يضم العديد من المجالات الاجتماعية والنماذج الثقافية إلا أن إنتشار مظاهر الفوضى الاجتماعية وبناء على طبيعة المجال العمرانى ومقوماته وخصوصيته تبين لنا بأنه يضم العديد من جماعات الطقوس، والتي بها هويات عنيفة، منتجة ، وهويات عنيفة موزعة، وهويات عنيفة مستهلكة إلا أنها لم تتطور لتصبح عصابات، وقد لاحظنا أيضا مظاهر لجماعة عصابة تتميز بالهيكلة المنظمة أي القائد المنتج للمعاني والرموز العنيفة وصاحب السلطة، وهويات موزعة للعنف ، وهويات مستهلكة فقد شهد المجال العمرانى العديد من الصراعات العنيفة بين عدة جماعات أو عصابات من أجل السيطرة على محيطه العمرانى لممارسة الأنشطة الخاصة بها

-الفرضية الجزئية الرابعة والتي نصت على أن:

المجال العمراني الظرفي الذي به مجال إجتماعي ظرفي يحكمه نموذج ثقافي ظرفي متعدد يعمل على إنتاج هويات فردية وجماعية تتصف بالعنف

12-ملمح المجال العمراني رقم 4 ويتم تحديد طبيعة المجال العمراني الظرفي من خلال المؤشرات التالية:

يقع المجال العمراني الظرفي المسمى بملعب الاخوة شليق بمجال عمراني أكبر يسمي بمدينة مقرة حيث نجد هذا الأخير يقع في أقصي المنطقة الشرقية لولاية المسيلة تحده شرقا بلدية بلعايبة أما شرقا فتحده بلدية برهوم أما في الجنوب الغربي فتحده بلدية عين الخضرا، أما الجنوب والجنوب الشرقي ، أما شمالا فتحده بلدية بوطالب التابعة لولاية سطيف، أما المقومات الطبيعية تحيط بها شمالا جبال سوبلة، وسد المياه سوبلة والذي يمتد ويشق المدينة من أقصي الشمال إلي أقصي الجنوب،

توفره علي وعاء عقاري غير مستغل، وتوفره علي وعاء فلاحي مستغل في بعض المناطق أما المناخ فهو شبه جاف ممطر شتاء حار صيفا، أما من ناحية المقومات العمرانية فهو يطغي علي بنائه الطابع الحديث المنشأ ذاتيا والمنشأ في إطار السياسات العامة للدولة، الخدمات الضرورية: الطرقات فهي متوفرة ويطغي عليها التبليط في وسط المدينة وبعض الطرقات في المناطق الريفية التابعة لها وفي بعض المناطق تفتقر للتبليط، المرافق التربوية: الثانويات متوفرة، المتوسطات وعدة مدارس ابتدائية، المرافق الصحية: توفر المراكز الاستشفائية العامة القديم والحديث، العيادات الصحية الخاصة متوفرة، المرافق الأمنية: مراكز الامن متوفرة، مركز تكوين متوفر، المرافق الرياضية: ملعب رياضي متوفر، المرافق الخدماتية: المحلات التجارية بمختلف أشكالها متوفرة ، أما من طبيعة النشاط الغالب في المجال العمراني فهو الطابع التجاري، أما أصل السكان فهم من أصل إجتماعي واحد ، أما العلاقات الاجتماعية فهي قائمة علي الرابط الدموي، يسود فيه العائلات الممتدة، أما طبيعة السلطة فهي سلطة أبوية ، يتضح لنا أن طبيعة المجال العمراني رقم 4 هو مجال عمراني حضري به مجال إجتماعي تقليدي يحكمه نموذج ثقافي تقليدي وقد كانت الدراسة مركزة علي طبيعة المجال العمراني الظرفي الذي يقع ضمن

12-1-ملمح المجال العمراني الظرفي المسمى ملعب الاخوة بوشليق لكرة القدم بمدينة مقرة

المجال العمراني الظرفي المسمى (ملعب الاخوة بوشليق بمقرة) يقع المجال العمراني الظرفي في أقصي المنطقة الشرقية الشمالية للمدينة يحده شمالا وشرقا بناءات عمرانية حديثة ووعاء عقاري غير مستغل، عدم نوفر مرافق ضرورية من محلات بمختلف أشكالها بمحيط المجال العمراني أما خصائصه العمرانية فيضم أرض ملعب معشوشب صناعيا، مدرجات بطاقة إستيعاب 5000 متفرج، الكراسي غير متوفرة، أماكن الراحة غير متوفرة، بوابة واحدة للدخول ضيق الملعب، توفر أفراد الامن، الحماية المدنية، غياب كمرات المراقبة على مستوي كل الملعب، عدم توفر المحلات التجارية في محيطه والترفيهية

12-2خصوصية المجال العمرانى: يتضح لنا من ملمح المجال العمرانى الظرفي طبيعته الانغلاقية على باقى المجالات العمرانية مما يشير إلى طبيعة المعاني والرموز التي قد يحملها الافراد المتفاعلين، عدم توفر أماكن الراحة وحجمه الاستيعابي الذي قد يشير إلى توفر أسباب الاحتكاك بين المنافسين وسهولة عملية التفاعل منها العنيفة، عدم توفر كمرات المراقبة في كل الملعب قد تشير إلى طبيعة الممارسات والافعال التي قد تنتج داخل المجال العمرانى الظرفي

12-3-ملمح المجال الاجتماعى للمجال الاجتماعى الظرفي:

طبيعة النشاط غير محدد ومعدوم المعالم لتعدد الافراد، العلاقات الاجتماعية قائمة على الظرفية وتحكمها توجيهات الحشد أصل الافراد داخل المجال العمراني الظرفي متعدد ومتنوع بتنوع المنافسين

يتضح لنا من خلال خصوصية المجال العمرانى الظرفي وخصوصية المجالات الاجتماعية الظرفية التي يضمها اعتمادا على الملاحظة والمؤشرات الميدانية السابقة **أن المجال العمراني الظرفي حديث بالمنطقة العمرانية الرابعة، به مجالات إجتماعية ظرفية متعددة تحكمها نماذج ثقافية ظرفية تتميز بسيطرة وهيمنة الحشد**

يتضح لنا من خلال المقابلات والملاحظات التي قمنا بها إضافتا إلى مجموع المعطيات الميدانية التي تم جمعها وتحليلها وتفسيرها، أن المفردات تعيش حالة إنفصال ظرفي بين مجالها الاجتماعي الأصلي ونموذجه الثقافي ومندمجة في المجال العمراني الظرفي ومجاله الاجتماعي الذي يحكمه نموذج ثقافي قوامه ثلاث أنواع من الديناميكيات العاطفية، أولا الفوران الجماعي في تراكمات التوتر الدرامي لدي الجمهور، وثانيا درجة الرنين العاطفي لدي الفريق وثالثا منافسات الذكاء العاطفي بين الخصوم ، هذا النموذج الثقافي الذي يقوم علي مبدأ المواجهة أو ما يسمي بمعارك الهيمنة العاطفية , colins, 2008) (p10 ، تمثل الخلفية الرئيسية لاندلاع العنف الرياضي في المجال العمراني الظرفي المعني بالدراسة ، وأن العنف في المجال العمراني الظرفي يرتكز ويقوم علي موقف الجمهور الذي له تأثير كبير علي ما إذا كان سيتم إستخدام العنف ومقداره ، فالعنف الرياضي بين اللاعبين والانصار يكون بهدف المتعة والشرف، فهو يتأثر بالخوف والتوتر الناتجين علي المواجهة وعملية إنتاجه تكمن بمدي إنسجامهم مع جمهور يمنحهم هيمنة عاطفية علي الخصم كل هذه المظاهر والمؤشرات من انفصال عن

المجال الاجتماعي الأصلي والاغتراب للمجال الاجتماعي الظرفي ونماذجه الثقافية الظرفية أدت إلى اغتراب المفردات لشبه الجماعات التي يحكمها مبدأ عدم التنظيم وبعض القيم والممارسات كالرقص، والاهازيج وممارسات عنيفة من صراخ ورمي مقذوفات، السب والشتم وممارسة بعض السلوكات المنحرفة، تفتقد لمظاهر القيم السوية التي توجه السلوك الفردى والجماعى داخل المجال الاجتماعى الظرفي أدى إلى إنتاج مظاهر الذات المفرطة أو الهوية المفرطة والتي حددها ميشال وى فيوركا **بأنها** تظهر عندما يعانى الافراد من الفراط في المعني، بفعل تفكك وتراجع المرجعيات التي كانت تمنح للأفراد شعورا بالانتماء كتراجع الأطر للمجال الاجتماعي الأصلي كالعائلة، الدين، الطبقة الاجتماعية والنقابات التمثيلية، فبتراجع هذه الأطر يصبح الفرد مضطرا إلى بناء هوية مضطربة تتمثل في الاغتراب لشبه الجماعات الظرفية ونموذجها الثقافي الظرفي مما يؤدى إلى إنتاج العنف وإعادة إنتاجه في مجالات عمرانية واجتماعية ظرفية أخرى (Michel m , 2009,p151**)**

إلا أننا في تصور الهوية والمجالات الاجتماعية تم تحديد المجالات الاجتماعية ذات الهوية العنيفة من خلال الملاحظة والمقابلة تم تحديد الهوية المنتجة للرموز والمعاني والمتمثلة في القيادة، وتحديد الهوية الموزعة للعنف، وتم تحديد الهويات المستهلكة للعنف في المدرجات وهي جماعات مهيكلة وواضحة المعالم في المجال العمرانى الظرفي

-تتميز القيادة: بإنتاج الشعارات والحركات والرموز على شكل أهازيج تحمل عدة معاني منها المطلبية، والرياضية، والسياسية بشكل عنيف

-الهويات الموزعة: وهي التي تقوم بإعادة توزيع هذه الشعارات والاهازيج ويكون مكانها قريب للقيادة

-الهويات المستهلكة: وهي باقى الجماهير التي تعيد استهلاك هذه الرموز والمعاني والشعارات بدون وعى وهي ممارسات وحركات وكلمات تتصف بالعنف وقد لاحظنا تطوره من لفظي إلا جسدي بيني إلى جماعي في بعض المواقف **ومن خلال** الملاحظة والبيانات الميدانية التي تم جمعها تبين لنا أن المجال العمرانى الظرفي شهد عملية تصادم بين مجال إجتماعى تقليدي، ومجال إجتماعى لأنصار الفريق أو جماعة طقوس أي مجال إجتماعى حامل ومغترب لمجاله الاجتماعى التقليدي، ومجال إجتماعى مغترب عن مجاله الأصلي ومغترب لشبه الجماعة مما خلق تصادم من خلال المعانى والرموز والممارسات التي تتم بين أفراد المجالين فمحور تفاعل المجالين هو المنافسة الرياضية الشديدة المشحونة بالعصبية، والولاء التام للفريق الرياضى، فتبدأ بالاستفزازات والكلمات والاشارات التي تفهم من طرف الآخر بأنها تحمل معانى التقليل وعدم الاعتراف والأذى والضرر اللفظي والمعنوي ومع تبادل هذه الرموز بين أفراد المجالين تتطور وترتفع درجتها لتتحول إلى العنف المادى والجسدي واللفظي الشديد وينتقل من المجال العمرانى الظرفي إلى مجالات عمرانية أخرى فهو سريع الانتشار وتحكمه مظاهر الهيمنة العاطفية والفوضى ومظاهر العنف الجماعى

13-نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة الميدانية قد توصلنا إلى عدة نتائج بناء على تحديد مؤشرات المجال العمراني والمجالات الاجتماعية للمجالات العمرانية المعنية بالدراسة وهي كالاتي:

-المجال العمراني الشبه عتيق الذي به مجال إجتماعي يحكمه نموذج ثقافي تقليدي يعمل علي إنتاج مظاهر العنف البيني بين أفراده وذلك لطبيعة المجال العمراني الذي يمارس هو الآخر عنف فيزيقي من ناحية إنتشار الطرقات الضيقة والمهترئة، نقص توفر الخدمات الضرورية كانقطاع المياه، وضعف مستوي الطاقة الكهربائية، ضعف الانترنت مع توفرها ، نفص الخدمات الصحية، كل هذه المظاهر من الضغط والعنف ذو المظهر العمراني أدى إلي شيوع مظاهر العنف المختلفة كالشجارات، والتذمر من الذات والأخر، الضرب، السب، الشتم، إنعدام علاقات تفاعلية سليمة، مع إنهيار أو تدهور ميكانيزمات التي تحكم التفاعلات في المجال الأصلي، كانهيار العلاقات الاجتماعية القائمة علي الدموية، والعلاقات الجوارية التي تحولت إلي عمرانية فقط رغم الأصل الاجتماعي الواحد لمعظم أفراده، إضافتا إلي نقص المستوي الثقافي والاجتماعي

والاقتصادي للمفردات، إضافتا إلى شيوع مظاهر العنف الجماعي أيضا والعنف ضد الممتلكات الخاصة كالسرقة، وغيرها فمظاهر العنف لا تقتصر علي البيني فقط في هذا الشكل من المجال العمراني

- المجال العمراني الشبه حظري الذي به مجال إجتماعي يحكمه أكثر من نموذج ثقافي يعمل علي إنتاج هوية فرديه عنيفة فبناء علي تحليلنا للمعطيات الميدانية تبين لنا أن المجال العمراني الحضري الذي به مجل إجتماعي يحكمه أكثر من نموذجين ثقافيين متنازعين ومتصادمين جعل المفردات يعيشون حالة تشتت مما انتج مظاهر الفردانية والهوية الفردية العنيفة والتي تتمظهر أفعالها العنيفة في الاعتداء علي الذات نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وحتي جسديا إضافتا إلي عدم قدرة هذه النماذج الثقافية من الاندماج مع المجال العمراني وتحقيق التكامل الذي يمكن الافراد من بناء ذواتهم كهويات سليمة منتجة ومغتربة علي السلوكات المنحرفة في المجال العمراني

-المجال العمراني الذي به عدة مجالات إجتماعية وتحكمها نماذج ثقافية متعددة تعمل علي إنتاج مظاهر العنف الجماعي ، ولتعدد هذه النماذج الثقافية لاحظنا بعض الممارسات التي تبين عدم الاندماج بين النموذج الثقافي والمجال العمراني الحديث، كتربية الحيوانات ، وهذا مؤشر علي مظاهر عدم التكامل والاندماج ، إضافتا إلي عدم وجود الفرص الاقتصادية داخل المجال العمراني أو في محيطه، وقد لاحظنا إنتشار مظاهر التصادم الجماعي بين شبه جماعات متعددة تسعي كل منها للسيطرة علي الاطار المكاني للمجال لممارسة بعض الاعمال المنحرفة حسب الجهات المختصة، تتراوح بين جماعات للسرقة، وشبكات لبيع المخدرات، وبعض الأماكن المشبوهة في ممارسة الرذيلة وقد لاحظنا أن المجال العمراني منغلق علي مركز المدينة ويتميز بالبعد والضيق والانغلاق علي باقي المجالات العمرانية، وأن أفراد المجال العمراني يتراوح بين الأصل الاجتماعي الواحد، وتعدد الأصول الاجتماعية مما ساهمت هذه الظروف في ظهور هويات جماعية مشتتة بين المجال الأصلي، والمجال التفاعلي الجديد والتصادم مع مظاهر الحداثة التي يحملها المجال العمراني الحديث وعدم قدرتهم علي الاندماج وبناء نموذج ثقافي حضاري و حديث يمكنهم من تحقيق ذواتهم، فأصبحت هويات مغتربة لنموذج ثقافي منحرف مرجعيته شبه الجماعات التي أصبحت عصابات التي تتميز بفرط النشاط، وانتشار قيم ورموز وممارسات تتصف بالعنف لتحقيق الأهداف المادية والمتعة

ومن النتائج أن المجال العمراني الظرفي الذي به مجال إجتماعي ظرفي يحكمه نموذج ثقافي ضرفي متعدد ومتنوع يعمل علي إنتاج مختلف مظاهر العنف الفردي، والبيني، والموجه نحو الأشياء، والجماعي خاصتا لشيوع مظاهر التعصب والحرية من القواعد والقيم التي تحكم مجالهم الأصلي لفترة زمنية محددة، إضافتا إلي غياب التغطية الأمنية التي تفرض مبدأ القوانين في محيط المجال العمراني، ككمرات المراقبة ، طبيعة إنشاء المجال العمراني الظرفي يطغي عليه الضيق وعدم توفر الوسائل الحديثة التي تمكن من راحة المتفرجين ، وهو مجال عمراني مغلق عن باقي المجالات العمرانية

كل هذه المؤشرات السابقة تؤكد لنا شيوع مفردات يتفاعلون بهوية مشتتة لغيات النموذج الثقافي الذي يضم القيم والمعايير والاطر النظامية التفاعلية التي تنتج الرموز والمعاني والممارسات التي يستدمجها الافراد ويعيدون إنتاجها في تفاعلاتهم مع مجالات إجتماعية أخري مما تساعد في ظهور الهوية المفرغة التي تتصف بالعنف التي يمتاز أفرادها بغياب أو تدهور أو تهالك مجالهم الاجتماعي الأصلي ونموذجه الثقافي مما يخلق لدي الافراد مظهر عدم الاتزان الاجتماعي الذي يؤدي إلى إنتاج مجالات إجتماعية تحكمها نماذج ثقافية عنيفة تنتج لنا هويات فردية وجماعية ومجالية تتصف بالعنف

خلاصة:

من خلال الدراسة السابقة واعتمادا على تصور الهوية والمجالات الاجتماعية يمكننا تحديد المجالات الاجتماعية وهوياتها العنيفة وكيفية إنتاج هذه المجالات الاجتماعية العنيفة للنموذج الثقافي العنيف والهوية العنيفة في مجالات عمرانية محددة وإعادة إنتاجها ، فنجد أن ميشال وى فيوركا قد حدد أن العنف يرتبط بفقدان أو نقص أو الافراط في المعنى والذي يرجعه إلى فقدان المرجعية التي كانت تسود في المجتمعات التقليدية ، أما في تصور الهوية والمجالات الاجتماعية قد حددنا طبيعة المجالات العمرانية التي يمكن بنسبة 90 بالمائة بأن تعمل على إنتاج مظاهر المجالات الاجتماعية العنيفة من خلال تحديد الملمح وخصوصية هذه المجالات العمرانية وأن هذا التحديد يكون ميدانيا وموضوعيا وسيسيولوجيا من خلال العملية التأويلية وهى كالآتي:

-الموقع: إن البعد أو القرب من مركز المدينة كمؤشر عن ملمح المجال العمراني من حيث درجة الحداثة وهذا ما لمسناه في جل المجالات العمرانية بنسبة 90 بالمائة يفتقر لبعض الخدمات والمرافق الضرورية، ووقوعها في حدود المدينة من ناحية الشرق والغرب، إلا مجال عمرانى واحد يقع في وسط المدينة

-المرافق العمومية: افتقار المجال العمراني للمرافق الخدماتية وإن وجدت فهى بعيدة عن المجال العمراني في مناطق عمرانية أخرى

-المرافق الاقتصادية: الافتقار للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وإن وجدة فهى قليلة

المرافق البيداغوجية: الافتقار للمرافق البيداغوجية له علاقة بنقص المستوى التعليمي وإن وجدت فهى قليلة تقتصر على مستوى وغياب عدة مستويات

-المرافق الضرورية: إفتقار المجال العمراني لبعض الخدمات الضرورية لنقص سيرورتها السليمة من حيث جودتها، وطريقة توزيعها، ضيق الطرقات، غياب التبليط للطرقات كمؤشر عن حالتها من جانب الخدمات الضرورية

-المرافق الترفيهية: إفتقار جل المجالات العمرانية للمرافق الترفيهية والثقافية

-طبيعة موقع المجال بالنسبة للمناطق العمرانية: تبين لنا من الملاحظة أن معظم المجالات العمرانية منغلقة على المناطق العمرانية للمدينة

-المراكز الأمنية: نقص التغطية الأمنية الدائمة يعبر عن مدى توفر الامن، والحماية للأفراد والممتلكات العامة والخاصة، وعدم توفر التغطية الأمنية الدائمة والكاملة كمؤشر له دلالة سوسيولوجية من ناحية بناء رموز ومعاني قد تنتج مجالات إجتماعية عنيفة

ونجد أن الخصوصية العمرانية لملمح المجال العمرانى تساعد في فهم وبناء المجالات الاجتماعية التي بها وتتفاعل معها وفق المعانى التي تحملها أي كمؤشر لإنتاج مجالات إجتماعية محددة منها العنيفة

من خلال مؤشرات المجالات العمرانية للدراسة سنستكشف مؤشرات المجالات الاجتماعية التي تضمها وهياتها كما من خلال الوقوف على طبيعة التفاعلات لدى الافراد أي من خلال شدة ومدة التفاعل يمكننا إستنتاج طبيعة المجالات الاجتماعية التي تتفاعل معها المفردات أي أنه كلما كان التفاعل شديدا وقويا في مجال ما نجد أن الافراد قد تمت عملية إنسحابهم من مجالهم الأصلي ونموذجه الثقافي، والاندماج في مجال إجتماعى آخر له نموذج ثقافى مغاير، ولابد من التركيز على شكل الرموز التي يقوم بممارستها أو إنتاجها وصفتها وكذلك لابد من التركيز على الفترة الزمنية من حيث المدة هل هي طويلة ، أم قصيرة ، أم متقطعة فكلما كانت طويلة فنرى بأن الافراد أو الفرد في عملية إندماج داخل مجال إجتماعى آخر أما مستواه الترتيبي في المجال الاجتماعي الجديد فيتوقف على درجة **الجتمعة والدأتنة والفردنة** التي تتم له كسيرورة داخل المجال ، أي تتوقف على سلطته ودرجة اندماجه هل هو منتج للرموز والمعاني وموزع لها أم هو مكتفى بالإنتاج دون توزيع، أم هو يقوم

بالتوزيع ، أم يكتفى بالاستهلاك وكلها عمليات تضمن ديمومة المجال الاجتماعى ونموذجه الثقافي المندمج فيه وهى نفس العملية التي نحدد بها المجالات الاجتماعية العنيفة

-المجالات الاجتماعية العنيفة: وهى مجالات إجتماعية تقوم على مجموعة من الافراد من فردين فأكثر، تظهر عند شيوع مظاهر الفوضى الاجتماعية في مجالات إجتماعية محددة وتكون تلقائية وعفوية تسود بينهم عملية تفاعل تنتج من خلالها معانى ورموز عنيفة، لها خصوصية ثقافية مميزة من حيث القيم والعادات والممارسات العنيفة تتطور هذه الخصوصية الثقافية إلى ثقافة تتصف بالعنف، تؤدى إلى إنتاج هوية عنيفة للمجال الاجتماعي، وهويات فردية وجماعية عنيفة لأعضائها تتميز بروح الانتماء للجماعة والولاء للقائد وتشهد تطورا من شبه جماعة إلى جماعة مهيكلة

وتقوم هذه المجالات الاجتماعية العنيفة على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: مستوى إنتاج الرموز والمعاني والممارسات العنيفة وهي خاصية لمن يملك السلطة في أعلى مستوى وهو القائد المضطلع بإنتاج الرموز العنيفة والمعاني والصفات التي تضمن له استمراريته

المستوى الثاني: مستوى توزيع المعاني والرموز العنيفة

المستوى الثالث: مستوى استهلاك المعاني والرموز العنيفة التي تتميز بها المجالات الاجتماعية العنيفة وأن هذه المستويات تنتج لنا ثلاث هويات عنيفة داخل المجال الاجتماعي العنيف وهي كالآتي:

أ-الهوية المهيمنة: وهي الهوية التي تقوم بعملية إنتاج الرموز والمعانى والممارسات العنيفة في المجال الاجتماعى العنيف وتمتلك عملية السلطة وتفويضها.

ب-الهوية المغتربة للعنف: وهي هوية مستهلكة أولا وموزعة، يكون فيها الفرد في هذه الهوية مستهلك للمعانى والرموز وممارساته ويقوم بنشرها وهى هوية تابعة للهوية المهيمنة.

ج-الهوية المستهلكة للرموز العنيفة: وهي الهوية التي تتقاسم نفس المعانى والرموز الموجودة في المجال الاجتماعى العنيف، وليس لها القدرة على الإنتاج والتوزيع نظرا لمدة وشدة إنتمائه للمجال غير قوية، وكذلك أن آلية إنتاج الهوية العنيفة لم تكتمل بعد لأنها في طور التشكل، بمعنى أن عملية الجتمعة، والدأتنة، والفردنة لازالت في مراحلها الأولى، فهى هوية تابعة وهامشية داخل المجال.

د-الهوية الزئبقية: وهي الهوية التي تكون معاني العنف لديها غير مستقرة فالعنف لديها يتغير ويكون حسب دخولها وخروجها من المجال الاجتماعى الظرفي، من صفاتها التفاعل في مجالين إجتماعيين مختلفين، مجال إجتماعي عنيف، ومجال إجتماعي أصلى، وتكون درجة ترددها على المجال العنيف يكون بدرجات متقطعة، أي إغتراب ظرفي للمجال الاجتماعى الظرفي العنيف وتتميز بتذبذب الهوية.

-الاستنتاج:

نجد أنه من خلال الدراسة السابقة وبناء على اعتمادنا على تصور الهوية والمجالات الاجتماعية في دراستنا للعنف وبناء على تتبعنا للمراحل العلمية التي تقوم عليها هذه المقاربة من تحديدنا للمجالات العمرانية المعنية بالدراسة والوقوف على ملمح كل مجال عمرانى وتحديد خصوصيته وخصوصية المجالات الاجتماعية التي يضمها والتي نرى بأن هذه المجالات لها علاقة في بنائها الرمزي وما تضمه من معانى وتفاعلات بناء على تفاعل الافراد في مجال إجتماعي محدد مع مقومات المجال العمرانى الذى تقع فيه تمكنا من تحديد **العنف كفعل سواء** كان فردى أو جماعي أو ذاتى وأنه يقوم على خاصية القصد والتفاعل وأنه يحمل خصوصية ثقافية تتميز بإلحاق الأذى والضرر اتجاه الذات أو إتجاه فرد آخر ، أو إتجاه مجموعة أخرى، وأنه يفهم من هذا الطرف أنه يحمل خصوصية الأذى والضرر إتجاه ذاته ونجد أن الفكرة الأساسية والتي تقوم على مبادئ علمية في دراسة العنف وفق هذا التصور المتبنى يتجلى في تحديد المجالات الاجتماعية العنيفة هي أنه لاوجود لعنف بدون

هوية عنيفة سواء فردية أو جماعية ولاوجود لهذه الهوية بدون نموذج ثقافى عنيف ولا وجود لهذا النموذج بدون خصوصية ثقافية مميزة، ولا وجود لهذه الخصوصية بدون معانى ورموز وممارسات عنيفة، ولا وجود لهذه الرموز والمعاني العنيفة بدون تفاعل ، ولا وجود لهذا التفاعل بدون مجال إجتماعي يتفاعل به مجموعة من الافراد والذى يتم بمجال عمرانى معين له خصوصيته التي تؤثر في كيفية بناء المعانى والرموز التي يتفاعل بها الافراد والجماعات مع بعضهم البعض أو مع مقومات مجالاتهم العمرانية، أما العنف الذى يتم حدوثه في مجالات إجتماعية أخرى كالأسرة، وجماعة العمل وغيرها فيتوقف على مدى توافق أهداف الافراد مع أهداف مجالهم الاجتماعى فالتعارض بين أهداف الافراد ومجالهم الاجتماعى يؤدى إلى ضعف وتدهور المؤشرات التي يقوم عليها المجال والتي قد تتحول إلى تدمير هذا المجال لعدم استمرارية التفاعل وإعادة إنتاج المعانى والرموز التي تقوم عليها هوية المجال ، ولابد من الإشارة إلى أن هذه المجالات الاجتماعية تكون ضمن مجالات عمرانية تتميز بخصوصية مميزة كما تبين سابقا من تحليلنا للمجالات العمرانية وخصوصياتها ومقوماتها كمؤشرات تعبر عن طبيعته إذا يعمل المجال العمرانى من خلال ملمحه وخصوصيته على طريقة بناء مجالات إجتماعية محددة لطبيعة الرموز التي تحملها مقومات المجال العمرانى والتفاعل القائم بينها وبين الافراد داخله، فالخاصية المميزة لهذه المقاربة أنها تقوم على المعطيات الميدانية أي يمكن تحديدها من طرف الباحث ميدانيا فنقطة الانطلاق ميدانية ومتدرجة ويحكمها دياليكتيك علمي من مرحلة موضوعية تتمثل في تحديد ملمح المجالات العمرانية وفق مؤشرات محددة ، وملمح المجالات الاجتماعية وفق مؤشرات ميدانية، وتحديد خصوصيتها بتأويلها تأويلا سوسيولوجيا لنصل إلى حل الاشكال أو المشكلة المطروحة وهذا ما تم في دراستنا للعنف بميدان الدراسة

- **الإحالات والمراجع:**

1. إبراهيم الحيدري. (2017). سوسيولوجيا العنف والإرهاب. العراق: دار الساقي.
2. أحمد زايد. (د.ت). علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية.
3. أحمد فلاح العموش. (2006). مستقبل الإرهاب في هذا القرن. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
4. بورديو بيير . (1994). العنف الرمزي. (جاهل نظير ، المترجمون) المغرب: المركز الثقافي العربي.
5. بورديو بيير . (1995). أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. (فتحي إبراهيم ، المترجمون) القاهرة: دار العالم الثالث.
6. بورديو بيير ، و باسرون جان كلود . (2007). إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم. (ماهر تريمش، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
7. جمال معتوق. (2008). مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي: أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف. الجزائر: دار ابن مرابط للنشر والطباعة.
8. حرم الله حسن. (جوان, 2021). محاولة في التأصيل السوسيولوجي لمفهوم العنف. مركز جيل البحث العلمي.
9. حسام الدين فياض. (2010). نظرية التشكل البنائي لدي أنتوني غيدنز. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
10. رحمة بن سليمان. (2017). العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
11. ريتز جورج ، و تسيبنكي جيفري . (2021). النظريات الحديثة في علم الاجتماع. (ذيب بن محمد الدوسري، المترجمون) السعودية: مكتبة جرير.
12. ستيس ولتر. (1984). تاريخ الفلسفة اليونانية. (عبد المنعم مجاهد مجاهد ، المترجمون) القاهرة، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
13. سليمان عبد العزيز نوار ، و عبد المجيد نعنعي. (2014). التاريخ المعاصر : أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية. بيروت: دار النهضة العربية.
14. عبد الرحمان ابن خلدون. (2001). مقدّمة ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. (خليل شحادة، و سهيل زكار، المحررون) بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

15. علي أسعد وطفة. (1999). بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
16. غيدنز أنتوني . (2006). مقدمة نقدية في علم الاجتماع. (محمد زايد ، و محمد الجوهري ، المترجمون) القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
17. غيدمز أنتوني. (2002). بعيدا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية. (جلال شوقي، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.
18. فرويد سيعموند . (1977). قلق في الحضارة،. (طرابيشي جورج ، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
19. كروغ إيتين ج. (2002). التقرير العالمي حول العنف والصحة، ، القاهرة، د.ط، 2002. القاهرة: منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.
20. لوك جون . (د.ت). الحكومة المدنية. (محمود شوقي الكيال، المترجمون) مطابع شركة الإعلانات الشرقية.
21. محمد المهدى بن عيسي، و خيرة بغدادى . (09 12, 2019). المنهج الكيفي ا ا : الفهم ، التأويل و التفسير في مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصفحات 251-264. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/103165
22. إبراهيم أبو خاص جودة محمد . (2017). المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو دراسة في الفلسفة السياسية والاجتماعية. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
23. أسماء محمد علي شحاته. (ديسمبر , 2018). العنف المشروع بين جورج سوريل وماكس فيبر. مجلة البحث العلمي في الآداب، الصفحات 31-1.
24. بن زيان , م (2020) .ديسمبر 27 .(العنف والمقاربات المفسرة له .المجلة الخلدونية.80-65 .pp ,
25. فريد بوتعني، و فاطمة نفيدسة. (24 فيفري, 2020). قراءة في نظرية المواجهة النفسية الإجتماعية للدكتور سليمان مظهر مقاربة إبستيمولوجية. مجلة آفاق علمية.
26. معتوق فريدريك. (1998). معجم العلوم الاجتماعية: إنكليزي - فرنسي - عربي. بيروت: أكاديميا انترناشيونال .
27. معتوق فريديريك . (2021). كونت الباحث عن أفق جديدة للبشرية. مؤسسة الفكر العربي.
28. محمد المهدى بن عيسى. (12 12, 2017). تصور الهوية والمجالات الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (محاضرة). ورقلة: جامعة قاصدى مرباح ورقلة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا.
29. محمد المهدي بن عيسى ، و إيناس يوسحلة. (2013). الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات الجودة الاسرية. الملتقي الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
30. محمد المهدي بن عيسى. (مارس, 2013). من أجل سوسيولوجيا الاتصال الاذاعة المحلية في الجزائر، ذات أو موضوع. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.
31. محمد المهدي بن عيسى، و منوبية حمادي. (01 01, 2013). من أجل سوسيولوجية التقاعد. مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 365-383. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/49934
32. عبد الحكيم خاوى . (2025). إنتاج العنف إشكالية تربية أم صراع من أجل تحقيق حراك إجتماعى (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلى غير منشورة). ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدى مرباح ورقلة.
33. محمود عبد المولى , إ. هـ ,2022) .جويلية .(العصبية القبلية وعلاقتها بالمشاركة الانتخابية: دراسة أنثروبولوجية لقبائل الغرق قبلي بمحافظة الفيوم .مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد.
34. مختار رحاب. (2010). العوامل السوسيو ثقافية لظاهرة العنف لدي الشباب الجامعي. أطروحة دكتوراه. قسنطينة، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
35. مصطفى زيكيو، و آخرون. (23 جوان, 2021). دراسة إحصائية لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج7 ، الصفحات 865-886.
36. نبيلة بن أم هاني. (2020). الممارسة التربوية هوية الأبناء في العائلة الجزائرية: دراسة ميدانية للعائلات الجزائرية بمدينة ورقلة. أطروحة دكتوراه. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

37. يحي خير الله عودة. (2018). نظرية التشكل البنائي عند أنتونى غيدنز . القاهرة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمى، الجامعة المستنصرية.

38. colins, r. (2008). violence. princeton university press.
39. Fitzi, G. (2009, January). Sovereignty, legality and democracy: Politics in the work of Max Weber. Max Weber and the Political, Vol.9.
40. frederic m, t. (1927). THE GANG. chigago: the university of chigago press.
41. Michel , W. (2009). Violence A New Approach. (M. David , Trans.) California: SAGE Publications Inc.
42. pennegtton, d., Gillen, K., & Hill, P. (2001). social psychology. London: université presse inc.
43. THASHER, F. (1927). THE GANG. chicago: THE university of chicago press.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ط.د عبد الحكيم خاوي ، محمد المهدي بن عيسى ، (2025 **) العنف إنتاجه وإعادة إنتاجه : تحليل سوسيولوجى للهُويات والمجالات العمرانية والاجتماعية المنتجة له،** مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 17(04)/ 2025، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 31-58).